

شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
وكذا تقرير الفحص المحدود

شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

الفهرس

صفحة

٣	تقرير الفحص المحدود
٤	قائمة المركز المالي
٥	قائمة الأرباح أو الخسائر
٦	قائمة الدخل الشامل
٧	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٨	قائمة التدفقات النقدية
٩	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا القوائم المالية للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" في ضوء القوانين المصرية السارية، وتتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود، ويقف الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأياً مراجعة على هذه القوائم المالية. تم مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المالية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، بمعرفة مراقب حسابات آخر وإقتصر دورنا في مطابقة أرصدة أول المدة على هذه القوائم المالية.

الإستنتاج:

في ضوء فحصنا المحدود، لم يلم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية.

فقرة لفت انتباه:

تم استخدام التعديل الإختياري في المعيار المحاسبى رقم (١٠) الأصول الثابتة، نموذج إعادة التقييم وذلك وفقاً لدراسة القيمة العادلة لأراضى ومباني الشركة والمعدة بمعرفة مستشار مالي مستقل بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢٣، وتم تحديث الدراسة بأثر تحرير سعر صرف العملات الأجنبية في ٦ مارس ٢٠٢٤، ونتج عنها زيادة في فائض إعادة التقييم بمبلغ ٣٣٢,٣ مليون جنيه مصرى أدرجت بقائمة الدخل الشامل. (إيضاح رقم ٤).

إستثناء من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" الخاصة بالإعتراف بفروق العملة، قامت الشركة بالإعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية يوم ٦ مارس ٢٠٢٤، بإستخدام سعر الإقفال في ذات التاريخ وفقاً للملحق (هـ) من المعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤. وذلك بإعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحركات سعر صرف العملات الأجنبية غير الإعتيادية ونتج عنها تحميل الدخل الشامل بمبلغ ٢٢٥,٦ مليون جنيه مصرى.



FORVIS MAZARS مصطفى شوقي

تحريراً في ١٣ أغسطس ٢٠٢٤.

GoldenTex

SINCE 1982

CR * 9113

Tax ID 100 259 340

شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي، في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالجنيه المصري)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (المعتلة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	إيضاح	الأصول :
٨٩٩.٠٩٣.١٥٢	١.٢٧٧.٠٦١.٨٦٥	(٤)	الأصول غير المتداولة :
٥٦.٣١٠.٦٣٣	١٧٩.٠٥٢.٦٤	(٥)	أصول ثابتة - بالصفى
٢.٢٩٥.٦٥٢	٢.٢٩٥.٦٥٢	(٦)	مشروعات تحت التنفيذ
١١.٢٦٦.٢٥٤	١١.٢٦٦.٢٥٤	(٧)	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة
٤٨.٢٦٨.٧٢٥	١١٣.٧٧٦.٢٢٤	(٨)	إستثمارات مالية فى شركات تابعة
١.٠١٧.٢٣٤.٤١٦	١.٤٢٢.٣.٠٢٥.٩		أصول ضريبية مؤجلة
			إجمالى الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة :
٤١٧.٤٨.٨٥٩	٤٢٩.٢٩٩.٨٩١	(٩)	مخزون
٩٣.٤٤٠.٦٧٢	٣٩.٩٨٢.٦٧٣	(١٠)	علاء وأوراق قبض
١.٠٧.٣٩٣.٠٧٤	١١.١٦٤.٨٩٣	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٣.١١٨.٧٠٩	٢٦.٤٦٠.٩٣٢	(١٢)	أصول ضريبية جارية
٧.٦٤٦.٢٥٠	٨.٣٣٣.٧١٣	(١٣)	مستحق من أطراف نوى علاقة
١٨.٠٧٢.١٢٥	٤٣.٧٨٧.٨٣٩	(١٤)	نقدية بالخزينة ولدى البنوك
٦٦٧.١٥١.٦٨٩	٦٥٨.٠٢٩.٩٤١		إجمالى الأصول المتداولة
١.٦٨٤.٣٨٦.١٠٥	٢.٠٨٠.٣٣٥.٢٠٠		إجمالى الأصول
			حقوق الملكية والإلتزامات :
			حقوق الملكية :
١٤٢.٨٣٣.٦٣٠	١٤٢.٨٣٣.٦٣٠	(١٥)	رأس المال المصدر والمدفوع
٣٠.٤٢١.٨٢٠	٣٠.٤٢١.٨٢٠		إحتياطيات
٨٠.٦.٩٧٣.٣٠٤	١.١٣٩.٢٥٢.٤٩٢		فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة
(١٦٦.٦٢٠.٩٧٨)	(٣٠٩.٦٦٥.٣٢١)		خسائر مرحلة
٨٢.٥٩٢.٥٩٨	١٨.٤٢١.٢٣٣		صافى ربح الفترة / العام
٨٩٦.٢٠٠.٣٧٤	١.٠٢١.٢٦٣.٨٥٤		إجمالى حقوق الملكية
			الإلتزامات غير المتداولة :
٥٢.٠٠٢.٤٨٠	٦٣.٣٦٢.٦٠٧	(١٨)	قروض غير متداولة
١٠.٠٣٥.٢٢٣	١٤.٤٩٠.٩٦٣	(٨)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٦٢.٠٣٧.٧٠٣	٧٧.٨٥٣.٥٧٠		إجمالى الإلتزامات غير المتداولة
			الإلتزامات المتداولة :
١.٣٠٣.٠٢٥	١.٣٠٣.٠٢٥	(١٦)	مخصصات
٤٥٧.٠١١.١٧٣	٦٥٩.٩٨٣.٠٤٨	(١٧)	بنوك تسهيلات إئتمانية
٢٨.٨٧٥.٤٥٧	٤٣.٢٢٦.٢٩٨	(١٨)	قروض متداولة
١٢٧.١٣٤.٥٦٦	١٥٤.٢٥٧.٣٩٤	(١٩)	موردون وأوراق نفع
١٠.٠٠٤.٠١٨	١٤.٦٧٤.٤٠٩	(٢٠)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٥.٩٠٠.٣١٦	١٩.٦٨٧.٨٦٠	(٢١)	إلتزامات ضريبية جارية
٨٥.٩١٩.٤٧٣	٨٨.٠٨٥.٧٤٢	(١٢)	مستحق لأطراف نوى علاقة
٧٢٦.١٤٨.٠٢٨	٩٨١.٢١٧.٧٧٦		إجمالى الإلتزامات المتداولة
٧٨٨.١٨٥.٧٣١	١.٠٥٩.٠٧١.٣٤٦		إجمالى الإلتزامات
١.٦٨٤.٣٨٦.١٠٥	٢.٠٨٠.٣٣٥.٢٠٠		إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

د/ أمين أحمد أباطة
رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

د/ محمد أحمد مرسى
عضو مجلس الإدارة المنتدب

د/ مصطفى حبيب
رئيس القطاع المالي

شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الأرباح أو الخسائر
عن السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالجنيه المصري)

الفترة المالية من أول إبريل ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ (معدلة)	الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ (معدلة)	الفترة المالية من أول إبريل ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	إيضاح
١٤٧ ٩٥٥ ٣٨٥	٢٩٥ ٤٩٦ ٦٩٧	١٥٨ ٨٩١ ٧٦٥	٣٢٠ ٤٣٨ ٢٨٧	(٢٢) مبيعات
(١٠٣ ٥١٣ ٤٣٠)	(٢٠٥ ١٩٢ ٤٩٩)	(١٠٨ ٤٢٧ ٣٧٥)	(٢٣١ ٣١٨ ١١٢)	(٢٣) تكلفة المبيعات
٤٤ ٤٤١ ٩٥٥	٩٠ ٣٠٤ ١٩٨	٥٠ ٤٦٤ ٣٩٠	٨٩ ١٢٠ ١٧٥	مجمول الربح
(٥ ١٩٩ ٨٩٣)	(٩ ٣٤٠ ٨١٠)	(٤ ٨٢٢ ٣٨٤)	(٨ ٥٤٥ ٤٣٢)	مصروفات بيع وتوزيع
(٨ ٢٢٩ ٠١٩)	(١٥ ٧٦١ ٤٥٦)	(٧ ٩٨٦ ١٠٧)	(٢٠ ٢٢٤ ٦٢٣)	(٢٤) مصروفات إدارية وعمومية
(١ ٣٤٢ ٨٦٣)	(٨٧٠ ٤٩٥)	--	(٢٠٠ ٠٠٠)	(١٠) خسائر إئتمانية متوقعة
٢ ٥٩٢ ٢٤٢	٦ ٢٥٩ ١١٢	٥ ٧٧٠ ٥٧١	٨ ٦٧٣ ٥٦٨	إيرادات أخرى
٣٢ ٢٦٢ ٤٢٢	٧٠ ٥٩٠ ٥٤٩	٤٣ ٤٢٦ ٤٧٠	٦٨ ٨٢٣ ٦٨٨	نتائج أنشطة التشغيل
(١٥ ١٥٣ ٠٣٠)	(٢٧ ٩٧٧ ٠٠٣)	(٢٥ ٧٥٧ ٦٣٧)	(٤٣ ٤٩٥ ٥٦٣)	مصروفات تمويلية
٣٢ ٨٥٣	٨٦ ٨٨٤	٨٧ ٨٣٨	٨٧ ٨٣٨	فوائد دائنة
--	--	(٥٦٧ ٩١١)	(٥٦٧ ٩١١)	فروق تقييم عملات أجنبية
(١٥ ١٢٠ ١٧٧)	(٢٧ ٨٩٠ ١١٩)	(٢٦ ٢٣٧ ٧١٠)	(٤٣ ٩٧٥ ٦٣٦)	صافي تكلفة التمويل
١٧ ١٤٣ ٢٤٥	٤٢ ٧٠٠ ٤٣٠	١٧ ١٨٨ ٧٦٠	٢٤ ٨٤٨ ٠٥٢	صافي ربح الفترة قبل الضريبة
--	--	(١ ٢٩٠ ٥٩١)	(١ ٩٧١ ٠٧٩)	ضريبة الدخل
٨٢ ٤٤٣	(٩٧٣ ٦٠٥)	(٣ ٨٨٧ ٣٢٥)	(٤ ٤٥٥ ٧٤٠)	(٨) الضريبة المؤجلة - (مصروف) /إيراد
٨٢ ٤٤٣	(٩٧٣ ٦٠٥)	(٥ ١٧٧ ٩١٦)	(٦ ٤٢٦ ٨١٩)	ضريبة الدخل عن الفترة
١٧ ٢٢٥ ٦٨٨	٤١ ٧٢٦ ٨٢٥	١٢ ٠١٠ ٨٤٤	١٨ ٤٢١ ٢٣٣	صافي ربح الفترة
	٢,٦٤		١,١٧	(٢٥) نصيب السهم في الأرباح

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

د/ أمين أحمد أبانظة
رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

أ/ محمد أحمد مرسى
عضو مجلس الإدارة المنتدب

أ/ مصطفى حبيب
رئيس القطاع المالي

شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل
عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالجنيه المصرى)

الفترة المالية	الفترة المالية	الفترة المالية	الفترة المالية	
من أول إبريل ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	من أول إبريل ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	من أول يناير ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
١٧ ٢٢٥ ٦٨٨	٤١ ٧٢٦ ٨٢٥	١٢ ٠١٠ ٨٤٤	١٨ ٤٢١ ٢٣٣	صافى ربح العام
				بنود متعلقة بالدخل الشامل الأخر:
٨٠٦ ٩٧٣ ٣٠٤	٨٠٦ ٩٧٣ ٣٠٤	--	٣٣٢ ٢٧٩ ١٨٨	فانض إعادة تقييم أصول ثابتة
(٨ ٤٥٣ ٣٩٢)	(٩٤ ٥١٤ ٩٩٧)	--	(٢٩١ ١٤٤ ٤٤٠)	خسائر فروق عملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف
١ ٩٠٢ ٠١٣	٢١ ٢٦٥ ٨٧٤	--	٦٥ ٥٠٧ ٤٩٩	الضريبة المؤجلة المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخر
٨٠٠ ٤٢١ ٩٢٥	٧٣٣ ٧٢٤ ١٨١	--	١٠٦ ٦٤٢ ٢٤٧	إجمالي الدخل الشامل الأخر
٨١٧ ٦٤٧ ٦١٣	٧٧٥ ٤٥١ ٠٠٦	١٢ ٠١٠ ٦٤٤	١٢٥ ٠٦٣ ٤٨٠	إجمالي الدخل الشامل عن العام



د/ أمين أحمد أبانطة
رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

د/ محمد أحمد مرسى
عضو مجلس الإدارة المنتدب

د/ مصطفى حبيب
رئيس القطاع المالى

GoldenTex

SINCE 1982

CR * 9113

Tax ID 100 259 340

شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالجنيه المصري)

الإجمالي	صافي ربح العام / الفترة	أرباح (خسائر) مرحلة	فاتح إعادة تقييم الأصول الثابتة	احتياطي عام	احتياطي نظمي	احتياطي قانوني	رأس المال المصدر والمدفوع
٨٩٦٢٠٠٣٧٤	٨٢٠٩٢٠٥٩٨	(٨٢٨٥٠٠٧٢)	٧٢٤٢٠٢٣٩٨	١٥٠١٥١٢٠	٧٥٨٤٤٥٠	٧٨٢٢٢٥٠	١٤٢٨٣٣٦٣٠
--	--	(٨٢٧٧٠٩٠٦)	٨٢٧٧٠٩٠٦	--	--	--	--
٨٩٦٢٠٠٣٧٤	٨٢٠٩٢٠٥٩٨	(١٦٦٦٢٠٩٧٨)	٨٠٦٩٧٣٣٠٤	١٥٠١٥١٢٠	٧٥٨٤٤٥٠	٧٨٢٢٢٥٠	١٤٢٨٣٣٦٣٠
--	(٨٢٠٩٢٠٥٩٨)	٨٢٠٩٢٠٥٩٨	--	--	--	--	--
--	(٨٢٠٩٢٠٥٩٨)	٨٢٠٩٢٠٥٩٨	--	--	--	--	--
١٨٤٢١٢٣٣	١٨٤٢١٢٣٣	--	--	--	--	--	--
١٠٦٦٤٢٢٤٧	--	(٢٢٥٦٣٦٩٤١)	٣٣٢٢٧٩١٨٨	--	--	--	--
١٢٥٠٦٣٤٨٠	١٨٤٢١٢٣٣	(٢٢٥٦٣٦٩٤١)	٣٣٢٢٧٩١٨٨	--	--	--	--
١٠٢١٢٦٣٨٥٤	١٨٤٢١٢٣٣	(٣٠٩٦٦٥٣٢١)	١١٣٩٢٥٢٤٩٢	١٥٠١٥١٢٠	٧٥٨٤٤٥٠	٧٨٢٢٢٥٠	١٤٢٨٣٣٦٣٠
٨٩٤٠٥٣٧٨	٤٨٣٨٢٠٥١٥	(١٣٢٢٣٢٠٥٨٧)	--	١٥٠١٥١٢٠	٧٥٨٤٤٥٠	٧٨٢٢٢٥٠	١٤٢٨٣٣٦٣٠
--	(٤٨٣٨٢٠٥١٥)	٤٨٣٨٢٠٥١٥	--	--	--	--	--
--	(٤٨٣٨٢٠٥١٥)	٤٨٣٨٢٠٥١٥	--	--	--	--	--
٤١٧٢٦٨٢٥	٤١٧٢٦٨٢٥	--	--	--	--	--	--
٧٣٣٧٢٤١٨١	--	(٧٣٢٤٩١٢٣)	٨٠٦٩٧٣٣٠٤	--	--	--	--
٧٧٥٤٥١٠٠٦	٤١٧٢٦٨٢٥	(٧٣٢٤٩١٢٣)	٨٠٦٩٧٣٣٠٤	--	--	--	--
٨٦٤٨٥٦٣٨٤	٤١٧٢٦٨٢٥	(١٥٧٠٩٩١٩٥)	٨٠٦٩٧٣٣٠٤	١٥٠١٥١٢٠	٧٥٨٤٤٥٠	٧٨٢٢٢٥٠	١٤٢٨٣٣٦٣٠

٣٠ يونيو ٢٠٢٤

الرصيد في أول يناير ٢٠٢٤

تسويات على أرصدة أول المدة

الرصيد المعدل في أول يناير ٢٠٢٤

التغيرات في حقوق الملكية بخلاف الدخل الشامل:

أرباح مرحلة

الدخل الشامل:

صافي ربح الفترة - يونيو ٢٠٢٤

إجمالي الدخل الشامل الآخر

إجمالي الدخل الشامل

الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

٣٠ يونيو ٢٠٢٣

الرصيد في أول يناير ٢٠٢٣

التغيرات في حقوق الملكية بخلاف الدخل الشامل:

أرباح مرحلة

الدخل الشامل:

صافي ربح الفترة - يونيو ٢٠٢٣

إجمالي الدخل الشامل الآخر

إجمالي الدخل الشامل

الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

د/ أمين أحمد اباطة

رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة

نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أ/ محمد أحمد مرسى

عضو مجلس الإدارة المنتدب

أ/ مصطفى حبيب

رئيس القطاع المالي

GoldenTex

SINCE 1982

CR * 9113

Tax ID 100 259 340

شركة جولدن تكس للأصواف
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية
عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالجنيه المصري)

الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ (المحلة)	الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	إيضاح
٤٢٧٠٠٠٤٣٠	٢٤٨٤٨٠٥٢	
٥١٦١٧٤١	١٢٦٩٩٣٨٨	(٤)
٨٧٠٤٩٥	٢٠٠٠٠٠	(١٠)
٤٨٧٣٢٦٦٦	٣٧٧٤٧٤٤٠	
(٨٦٩٧٨٣٣٥)	(١١٨١٩٠٣٢)	
٣٨٨٩١٨٥	٥٣٢٥٧٩٩٩	
(٢٨٠٩٤٨٢٠)	(٢٧٧١٨١٩)	
(٣٠٠٠٩٦٩)	(٦٨٧٤٦٣)	
(١٤٣٦٠٩٠١)	(٣٣٤٢٢٢٣)	
١٢٥٤١٩٧٦	٢٧١٢٢٨٢٨	
٥١٣٤٥٥٢	٤٦٧٠٣٩١	
(١٢٩٧٢٩٩)	١٨١٦٤٦٥	
١٥١٥٩٨١٢	٢١٦٦٢٦٩	
(٤٧١٠٦٥٦٣)	١٠٨١٦٠٨٥٥	
(٣١٩١٦٨٢)	(٥٨٣٨٨٩١٣)	
(١١٤٠٠٠٠١)	٣٨٤٠٥٣٦٩	
(١٤٥٩١٦٨٣)	(١٩٩٨٣٥٤٤)	
١٤٤٤٧٨٩٣٦	٢٠٢٩٧١٨٧٥	
٣٧٢٨٥٥١	٢٥٧١٠٩٦٨	
١٤٨٢٠٧٤٨٧	٢٢٨٦٨٢٨٤٣	
٨٦٥٠٩٢٤١	٣١٦٨٦٠١٥٤	
(٩٤٥١٤٩٩٧)	(٢٩١١٤٤٤٤٠)	
١٦٥٨٩٩٨٥	١٨٠٧٢١٢٥	(١٤)
٨٥٨٤٢٢٩	٤٣٧٨٧٨٣٩	(١٤)

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

صافي ربح الفترة قبل الضريبة

تسويات:

إهلاك أصول ثابتة

خسائر انتمانية متوقعة

التغير في المخزون

التغير في العملاء وأوراق القبض

التغير في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى

التغير في المستحق من أطراف ذوى علاقة

التغير في الأصول الضريبية الجارية

التغير في الموردين وأوراق الدفع

التغير في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى

التغير في الإلتزامات الضريبية الجارية

التغير في المستحق لأطراف ذوى علاقة

صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :

المدفوع في شراء أصول ثابتة

التغير في مشروعات تحت التنفيذ

صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

المحصل من التسهيلات الإئتمانية

المحصل من القروض

صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل

صافي التغير في النقدية وما في حكمها

اثر التغير في سعر الصرف

النقدية وما في حكمها أول الفترة

النقدية وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

د/ أمين أحمد أباطة

رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة

نائب رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

أ/ محمد أحمد مرسى

عضو مجلس الإدارة المنتدب

أ/ مصطفى حبيب

رئيس القطاع المالي

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصرى

فهرس الإيضاحات

<u>صفحة</u>	<u>البيان</u>	<u>رقم الإيضاح</u>
١٠	نبذة عن الشركة	١
١١	أسس إعداد القوائم المالية	٢
١٣	السياسات المحاسبية المتبعة	٣
٤٤	أصول ثابتة - بالصافى	٤
٤٥	مشروعات تحت التنفيذ	٥
٤٥	استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة	٦
٤٦	استثمارات مالية فى شركات تابعة	٧
٤٦	أصول/ إلتزامات ضريبية مؤجلة	٨
٤٧	مخزون	٩
٤٧	عملاء وأوراق قبض	١٠
٤٧	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	١١
٤٨	أصول ضريبية جارية	١٢
٤٨	التعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	١٣
٤٨	نقدية بالخزينة ولدى البنوك	١٤
٤٩	رأس المال المصدر والمدفوع	١٥
٤٩	مخصصات	١٦
٤٩	بنوك تسهيلات إئتمانية	١٧
٤٩	قروض	١٨
٥٠	موردون وأوراق دفع	١٩
٥٠	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٢٠
٥٠	إلتزامات ضريبية جارية	٢١
٥٠	إيرادات النشاط	٢٢
٥٠	تكاليف النشاط	٢٣
٥١	مصروفات إدارية وعمومية	٢٤
٥١	نصيب السهم فى الأرباح	٢٥
٥١	الموقف الضريبى	٢٦
٥٢	ارقام المقارنة	٢٧

**الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية
عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالجنيه المصرى)**

١. نبذة عن الشركة:

١/١ الكيان القانوني والقوانين المنظمة :

- تأسست الشركة فى نطاق نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة ولائحة التنفيذية وبما لا يخل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك وفقا للقرار الوزارى المرخص بتأسيسها رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى أول مارس سنة ١٩٨٣ والمنشور بالوقائع المصرية — العدد (٦١) فى ١٣ مارس ١٩٨٣ وقيدت الشركة بمكتب السجل التجارى تحت رقم (٢٢٤٩١٣) بتاريخ ١٩٨٣/٤/٦ والمعدل تحت رقم ٩١١٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣.
- قرر مجلس ادارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٠ وكذا الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٤ ادماج شركة جولدن تكس للغزل "شركة مساهمة مصرية" وشركة سيلك وول هاوس "شركة مساهمة مصرية" فى شركة جولدن تكس للأصواف "شركة مساهمة مصرية" اعتبارا من اول اكتوبر ٢٠٠٥ وذلك بالقيمة الدفترية، وزيادة رأس مال شركة جولدن تكس للأصواف – شركة مساهمة مصرية – "الشركة الدائمة" بقيمة الزيادة الناتجة عن اتمام هذا الاندماج مقابل اصدار اسهم نقدية بقيمة هذه الزيادة تخصص للسادة المساهمين فى شركتى جولدن تكس للغزل "شركة مساهمة مصرية" وشركة سيلك وول هاوس "شركة مساهمة مصرية" (الشركتين المندمجتين) بنفس نسب المساهمة فى رأس المال المصدر لكل منهما.
- وتم الانتهاء من اجراءات الاندماج بصدور قرار الاندماج رقم ٢/١٣٤٨ لسنة ٢٠٠٦ من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتم نشر هذا القرار بصحيفة الإستثمار بالعدد رقم (٢٨٠٣) بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ وكذلك تم زيادة رأس مال شركة جولدن تكس للأصواف (الشركة الدائمة) وتم التأشير بهذه الزيادة فى السجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤.
- تعد شركة جولدن تكس للأصواف شركة قابضة لشركة صباغى جولدن تكس (شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة العامة) وتبلغ نسبة المساهمة فيها بنسبة ٩٠ % من رأسمالها وفيما يلى نبذة عن الشركة التابعة :
- بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للسادة المساهمين بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٦ تمت الموافقة بالاجماع على وضع الشركة تحت التصفية وتعيين مصفيا لها على ان تكون مدة التصفية سنتين تبدأ من تاريخ التأشير فى السجل التجارى بوضع الشركة تحت التصفية وقد تم التأشير بصحيفة قيد الشركة بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٧ بالاتى وضع الشركة تحت التصفية وتعيين السيد الأستاذ / ماجد ممدوح سيدهم سليمان مصفيا قانونيا لها وله الحق فى اتخاذ اجراءات التصفية وكل ما يلزم التصفية من اجراءات وذلك لمدة ستة أشهر من تاريخ التأشير بالسجل التجارى.

٢/١ غرض الشركة :

نسيج وتجهيز وصباغة الأقمشة الصوفية والصوفية المخلوطه بالألياف التركيبية وخبوط صناعية غير مستمرة. غزل الصوف والصوف المخلوط بالألياف التركيبية بأنواعه والبوليستر بأنواعه الخالص والمخلوط المستخدمة فى النسيج والتريكو وصباغة التوبس والغزل وتجارة الغزل والتوبس وتشميع خبوط البولستر وهذه الأغراض يتم تنفيذها على مراحل.

٣/١ مقر الشركة :

المركز الرئيسى وموقع ممارسة النشاط شارع المشير أحمد إسماعيل بامتداد المنطقة الصناعية (A-١) بمدينة العاشر من رمضان – الشرقية.

٤/١ السجل التجارى:

رقم القيد بالسجل التجارى ٩١١٣. – إستثمار العاشر من رمضان.

٥/١ مدة الشركة:

مدة الشركة ٥٠ عامًا تبدأ من ١٢ مارس ١٩٨٣ حتى ١٠ مارس ٢٠٣٣.

٦/١ السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للشركة إعتباراً من الأول من يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام.

٧/١ القيد ببورصة الأوراق المالية:

- الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

٢. أسس إعداد القوائم المالية:

١/٢ أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة والتي تم تطبيقها على مدار الفترة المالية الا إذا ذكر خلاف ذلك، وإعداد القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة.

٢/٢ يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والإلتزامات التالية التي تم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل فيما يلى:

- المشتقات المالية.
- الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

٣/٢ وقد تم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة الشركة المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهما أشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة (المجموعة)

٤/٢ يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية المتداولة فى سوق نشط على أساس السعر المعلن لها فى تاريخ المركز المالى وبالنسبة للأصول والإلتزامات المالية التى ليس لها سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة بإستخدام أحد أساليب التقييم والتي تتضمن أسلوب القيمة الحالية وإسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو الرجوع إلى القيمة الحالية لإدارة مالية مشابه تقريباً لإدارة المالية التى تم تحديدها بالقيمة العادلة لها.

٥/٢ عملة العرض والقياس:

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة القياس وعملة التعامل للشركة.

٦/٢ استخدام التقديرات والإفتراضات:

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والإفتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. تعد التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات، وقد يؤدى عدم اليقين بشأن هذه الإفتراضات والتقديرات إلى نتائج تتطلب تعديل جوهرى على القيمة المدرجة للأصول أو الإلتزامات التى تأثرت فى السنوات المستقبلية.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراضات بصفة مستمرة ويتم الإعراف بأى فروق فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم فيها تغيير تلك التقديرات، أما إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى يتم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق فى الفترة التى يتم فيها التغيير والسنوات المستقبلية.

١/٦/٢ استخدام الحكم الشخصى:

المعلومات الخاصة بالأحكام المستخدمة فى تطبيق السياسات المحاسبية التى لها تأثير هام على القيم المعروضة بالقوائم المالية المستقلة متضمنة فيما يلى:

- الإعراف بالإيراد:

يتم الإعراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

- إستثمارات فى شركات شقيقة والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة:

يتم تحديد ما اذا كان للشركة نفوذ مؤثر او سيطرة مشتركة عن الشركات والمنشآت المستثمر فيها طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

- مراجعة الشروط الرئيسية للاتفاقات التعاقدية:

تقوم الإدارة بمراجعة افتراضاتها وتقديراتها الحكيمة بما فى ذلك ما استخدمته منها فى الحكم على مدى تمتع الشركة بالسيطرة المطلقة أو المشتركة أو النفوذ المؤثر على الشركات المستثمر بها كلما وقع حدث جوهري أو تعديل مؤثر بالشروط الواردة باتفاقاتها التعاقدية.

- ٢/٦/٢ الافتراضات والتقييمات غير المؤكدة:

فيما يلى الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقييمات غير المؤكدة فى تاريخ التقرير، والتي تحمل مخاطر هامة قد تسبب تعديلات جوهرية على القيم المدرجة للأصول والالتزامات خلال الفترة المالية القادمة. تعتمد الشركة فى افتراضاتها وتقييماتها على المعايير المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة تغيرات السوق أو الظروف الناشئة التي تكون خارجة عن سيطرة الشركة. يتم عكس هذه التغييرات فى الافتراضات عند حدوثها.

- الالتزامات المحتملة والمخصصات:

تقوم الإدارة بدراسة الأحداث والمؤشرات التي قد ينشأ عنها التزام على الشركة من خلال ممارسة أنشطتها الاقتصادية المعتادة، وتستخدم الإدارة فى ذلك تقييمات وافتراضات أساسية للحكم على مدى تحقق شروط الإقرار بالالتزام فى القوائم المالية ويتضمن ذلك تحليل المعلومات لتقدير ما إذا كانت الأحداث الماضية تؤدي إلى نشأة التزام حالى على الشركة وبناء توقعات مستقبلية بشأن التدفقات النقدية التي من المرجح تكبدها لتسوية ذلك الالتزام وتوقيتها بالإضافة إلى اختيار الطريقة التي تُمكن الإدارة من قياس قيمة الالتزام بدرجة يعتمد عليها.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

تقوم الشركة بتقييم انخفاض قيمة أصولها المالية بناءً على نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تقوم الشركة بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات فى الخسائر الائتمانية المتوقعة فى نهاية كل فترة مالية لتعكس التغيرات فى مخاطر الائتمان منذ الإقرار المبدئى بالأصول المالية. تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع لأدائها المالية.

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، تستخدم الشركة معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيفية تأثير هذه المحركات على بعضها البعض. الخسارة بافتراض التعثر هى تقدير للخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها المقترض، مع الأخذ فى الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتحسينات الائتمانية المتكاملة. تمثل احتمالية التعثر مدخلا رئيسيا فى قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة إن احتمالية التعثر هى تقدير لاحتمال التخلف عن السداد على مدار فترة زمنية محددة، ويشمل إحتسابها البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات بالظروف المستقبلية.

- الانخفاض فى قيمة الأصول الثابتة :

يتم تقييم العقارات المصنفة كأصول ثابتة للانخفاض فى القيمة عند وجود ما يشير إلى تعرض هذه الأصول لخسارة انخفاض فى القيمة يتم إجراء مراجعة للانخفاض فى القيمة من خلال تحديد المبلغ القابل للاسترداد الذى يأخذ فى الاعتبار القيمة العادلة للعقار قيد النظر، ويتم مقارنة القيمة العادلة بالمبالغ المدرجة لتقييم أى انخفاض محتمل فى القيمة – إن وجدت-.

- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة:

تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية المقدره للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة فى نهاية كل سنة مالية. قررت الإدارة بأن توقعات الفترة الحالية لا تختلف عن التقييمات السابقة بالاستناد إلى مراجعتها.

- قياس القيمة العادلة:

القيمة العادلة هى السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل التزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث اما

- أ. فى السوق الأساسى للأصل أو الالتزام
- ب. فى غياب السوق الأساسى، فى السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام

تُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يجرى تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس أو يجرى الإفصاح عنها في القوائم المالية المستقلة بالقيمة العادلة في فئات تسلسل القيمة العادلة. يوصف هذا، على النحو التالي، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله على قياس القيمة العادلة ككل:

- أ. **المستوى الأول:** هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة.
- ب. **المستوى الثاني:** أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ج. **المستوى الثالث:** أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله غير ملحوظة.

إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقع في مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كأدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقياس بأكمله.

تعترف الشركة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

٣. السياسات المحاسبية المتبعة:

١/٣ وفقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، تم تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة المصرية الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وقد تم النشر بالوقائع المصرية بتاريخ ٧ إبريل ٢٠١٩، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠، بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ للفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠٢١، وقد قامت الشركة بالتطبيق الأولى اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ وفقاً للقرار الوزاري المشار إليه أعلاه.

ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ لسنة ٢٠٢٣، والصادر بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣، تم تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعدلة وفقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، حيث تم إستبدال بعض معايير المحاسبة المصرية والمتمثلة في معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ - الأصول الثابتة ومعيار رقم ٢٣ - الأصول غير الملموسة ومعيار رقم ٣٤ - الإستثمار العقاري ومعيار رقم ٣٥ - الزراعة ومعيار رقم ٣٦ - التفتيش عن وتقييم الموارد التعدينية، كما تم إضافة معيار جديد وهو معيار رقم ٥٠ - عقود التأمين والذي حل محل معيار رقم ٣٧ - عقود التأمين، وتسرى تلك المعايير على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ٦ مارس ٢٠٢٣.

وفيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالي:

٢/٣ التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية أن يتم الإعتماد على أفضل الافتراضات والتقديرات التي تضعها الإدارة وبما تراه مناسباً لوضع وتطبيق سياسات محاسبية لتعكس الجوهر والمضمون الإقتصادي للمعاملات التي تتم والمتعلقة بالنشاط الأساسي للشركة (إيرادات النشاط الجارى، إضمحلال الأصول، الضرائب المؤجلة، القيمة العادلة للأدوات المالية)، وبناءً على ذلك فإن تلك التقديرات والافتراضات الموضوعية في ضوء أفضل البيانات والمعلومات المتاحة للإدارة قد تؤثر بشكل مباشر على قيم الإيرادات والتكاليف المرتبطة بتلك التقديرات وعلى قيم الأصول والالتزامات ذات العلاقة وذلك في حال إختلاف التقديرات الموضوعية في تاريخ إعداد القوائم عن الواقع الفعلي في الفترات المالية التالية، وذلك دون الإخلال بمدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة المركز المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للفترة الجارية.

٣/٣ التغيير في السياسات المحاسبية:

ويتمثل في تغيير المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، وذلك بالتحول من سياسة محاسبية مقبولة إلى سياسة محاسبية أخرى مقبولة، وفي إطار معايير المحاسبة المصرية، حيث يكون التطبيق التطوعي للسياسة الجديدة له الأثر الإيجابي على مدى تعبير نتائج تطبيق تلك السياسة على جوهر معاملات وعمليات الشركة وبما يترتب عليه من آثار على حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، ويتم إثبات آثار ذلك التغيير في السياسات بأثر رجعي وإثبات تلك الآثار بالأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية (إن وجدت).

٤/٣ إثبات المعاملات بالدفاتر:

- عملة التعامل والعرض:

يتم إثبات المعاملات بالدفاتر بعملة البيئة الاقتصادية التي تزاول بها المنشأة أنشطتها الرئيسية وهي الجنيه المصري، كما يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية في الدفاتر بترجمة تلك المعاملات إلى الجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السارية في تاريخ إثبات تلك المعاملات.

- المعاملات والأرصدة:

يتم تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ إعداد القوائم المالية طبقاً لأسعار الصرف السائدة في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي في ذلك التاريخ على أن يتم إدراج ناتج إعادة القياس بقائمة الأرباح أو الخسائر.

إستثناء من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" الخاصة بالإعتراف بفروق العملة، قامت الشركة بالإعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية يوم ٦ مارس ٢٠٢٤، بإستخدام سعر الإقفال في ذات التاريخ وفقاً للملحق (هـ) من المعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤. وذلك بإعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحركات سعر صرف العملات الأجنبية غير الاعتيادية.

٥/٣ الأصول الثابتة:

الاعتراف والقياس عند الاعتراف:

- يتم الإعتراف بتكلفة أحد بنود الأصول الثابتة كأصل ويتم قياسها بتكلفتها، فقط إذا كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند إلى المنشأة؛ ويمكن قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها.
- يتم الاعتراف بالبنود مثل قطع الغيار والمعدات الاحتياطية ومعدات الخدمة وفقاً لهذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية عندما تستوفي تعريف الأصول الثابتة. وبخلاف ذلك، يتم تصنيف هذه العناصر كمخزون.
- تشمل تكلفة أحد بنود الأصول الثابتة على سعر شرائها، بما في ذلك أي تكاليف منسوبة مباشرة إلى إحضار الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة ليكون قادراً على العمل بالطريقة التي تهدف إليها الإدارة. والتقدير المبدئي لتكاليف تفكيك وإزالة الصنف وإعادة الموقع الموجود عليه.
- ومع ذلك، تتم مراجعة القيمة الدفترية الناتجة لهذا الأصل والأصول ذات الصلة لتحديد انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ - انخفاض قيمة الأصول.

التكاليف اللاحقة:

- لا تقوم المنشأة بالاعتراف ضمن القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة بتكاليف الخدمة اليومية لهذا البند. وبدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بهذه التكاليف في الربح أو الخسارة عند تكبدها. تكاليف الخدمة اليومية هي في المقام الأول تكاليف العمالة والمواد الاستهلاكية، وقد تشمل تكلفة الأجزاء الصغيرة. غالباً ما يوصف الغرض من هذه النفقات بأنه "إصلاح وصيانة".
- قد تحتاج أجزاء من بعض بنود الأصول الثابتة إلى الاستبدال على فترات منتظمة. تعترف المنشأة ضمن القيمة الدفترية لأحد بنود الأصول الثابتة بتكلفة استبدال جزء من هذا البند عند تكبد تلك التكلفة في حالة استيفاء معايير الاعتراف.

القياس بعد الاعتراف الأولي:

- يجب على المنشأة أن تختار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية لها، ويجب عليها تطبيق تلك السياسة على كل فئة من فئات الأصول الثابتة بأكملها.

نموذج التكلفة:

- وفقاً لنموذج التكلفة يتم بعد الاعتراف به كأصل، يتم إثبات أى بند من بنود الأصول الثابتة بتكلفتها مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال.

نموذج إعادة التقييم:

- بعد الإقرار كأصل، يتم ترحيل أى بند من الأصول الثابتة التي يمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق بالمبلغ المعاد تقييمه، وهو القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً أى إهلاك متراكم لاحق وأى خسائر هبوط لاحقة متراكمة. يجب أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ للتأكد من أن القيمة الدفترية لا تختلف بشكل جوهري عن تلك التي سيتم تحديدها باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير.
- تتحدد القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة بالقيمة السوقية، ويتم تحديد هذه القيمة عن طريق التقدير الذي يتم بمعرفة مئمنون وخبراء متخصصين في التقييم والتممين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية، وعندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل أو بسبب ندرة تداول مثل هذه الأصول إلا كجزء من نشاط مستمر، فإنه يتم تقييمها على أساس العائد أو التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الإهلاك.
- يعتمد تكرار إعادة التقييم على التغيرات في القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة التي يتم إعادة تقييمها. عندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بشكل جوهري عن قيمته الدفترية، عندئذٍ يتطلب إجراء إعادة تقييم أخرى. تتعرض بعض بنود الأصول الثابتة لتغيرات كبيرة ومتقلبة في القيمة العادلة، مما يتطلب إعادة تقييم سنوية. إن عمليات إعادة التقييم المتكررة هذه ليست ضرورية بالنسبة لبنود الأصول الثابتة التي لا يوجد بها سوى تغيرات طفيفة في القيمة العادلة. وبدلاً من ذلك، قد يكون من الضروري إعادة تقييم البند فقط كل ثلاث أو خمس سنوات.
- عندما يعاد تقييم أحد بنود الأصول الثابتة، فإن القيمة الدفترية لذلك الأصل يتم تعديلها إلى المبلغ المعاد تقييمه. في تاريخ إعادة التقييم، يتم معالجة الأصل بإحدى الطريقتين الآتيتين:

أ. تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتوافق مع إعادة تقييم القيمة الدفترية للأصل. على سبيل المثال، يمكن إعادة بيان إجمالي القيمة الدفترية بالرجوع إلى بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها أو يمكن إعادة بيانها بشكل متناسب مع التغير في القيمة الدفترية. يتم تعديل مجمع الاستهلاك في تاريخ إعادة التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الدفترية للأصل بعد الأخذ في الاعتبار خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

ب. استبعاد مجمع الإهلاك المتراكم مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل.

- إذا تم إعادة تقييم أحد بنود الأصول الثابتة، فإنه يجب إعادة تقييم فئة الأصول الثابتة التي ينتمي إليها ذلك الأصل بالكامل.
- في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، فيجب إثبات الزيادة من خلال الدخل الشامل الآخر وتجميعها ضمن حقوق الملكية تحت بند "فائض إعادة التقييم". ومع ذلك، يجب إثبات الزيادة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر بالقدر الذي يعكس به انخفاضاً في إعادة تقييم نفس الأصل سبق إثباته ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر.
- في حالة انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة تقييمه، فيجب إثبات الإنخفاض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، ومع ذلك، يجب إثبات الإنخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر وجود أى رصيد دائن في فائض إعادة التقييم المتعلق بذلك الأصل. والذي يقلل من المبلغ المتراكم في حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم.
- قد يتم تحويل فائض إعادة التقييم المدرج في حقوق الملكية فيما يتعلق بأحد بنود الأصول الثابتة مباشرة إلى الأرباح المرحلة عندما يتم استبعاد الأصل. وقد يتضمن ذلك تحويل الفائض بالكامل عند خروج الأصل من الخدمة أو التخلص منه. ومع ذلك، قد يتم تحويل بعض الفائض عندما يتم استخدام الأصل من قبل المنشأة. وفي مثل هذه الحالة، فإن مبلغ الفائض المحول سيكون هو الفرق بين الإهلاك على أساس القيمة الدفترية المعاد تقييمها للأصل والإهلاك على أساس التكلفة الأصلية للأصل، ولا تتم هذه التحويلات من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- يتم الإقرار والإفصاح عن آثار الضرائب على الدخل، إن وجدت، الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل.

الإهلاك:

- يجب أن تعكس طريقة الإهلاك المستخدمة النمط الذى من المتوقع أن تستهلك فيه المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل، وذلك طبقاً للمعدلات الآتية:

<u>العمر الانتاجى المقدر بالسنوات</u>	<u>البيان</u>
٥٠	مبانى وإنشاءات
١٠	تجهيزات
١٠	آلات ومعدات وأجهزة
٥	وسائل نقل وإنتقال
١٠ - ٥	عدد وادوات واجهزة اطفاء حريق
١٦,٦٦ - ٨	اثاث ومعدات مكتبية

- يجب مراجعة طريقة الإهلاك المطبقة على الأصل على الأقل فى نهاية كل سنة مالية، وإذا كان هناك تغيير جوهري فى نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فى الأصل، فيجب تغيير الطريقة إلى تعكس النمط المتغير. ويجب أن تتم المحاسبة عن هذا التغيير على أنه تغيير فى التقدير المحاسبى وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٥.

الإستبعاد من الدفاتر:

- يجب إلغاء إثبات القيمة الدفترية لبند الأصل عند التخلص منها؛ أو عندما لا يتوقع أى فوائد اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التخلص منه.
- يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد بند من بنود الأصول الثابتة على أنه الفرق بين صافى متحصلات الإستبعاد، إن وجدت، والقيمة الدفترية لهذا البند. ويجب إدراج هذا الربح أو الخسارة فى الربح أو الخسارة عند إلغاء الإعتراف بالبند، ولا يجوز تصنيف المكاسب كإيراد.

مشروعات تحت التنفيذ :

يتم إثبات كافة التكاليف التى تتحملها الشركة فى إنشاء الأصول الثابتة فى بند مشروعات تحت التنفيذ وعند انتهاء استكمال الأصل يصبح جاهزاً للإستخدام فى الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة.

٦/٣ عقود الإيجار :

عند نشأة العقد يتم تقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. ويكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل. ويجب على المنشأة إعادة تقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير فقط فى حال تغير شروط وأحكام العقد.

١/٦/٣ المستأجر :

١/١/٦/٣ الإعفاءات من الإعتراف :

قد يختار المستأجر عدم تطبيق المعيار "٤٩" على عقود التأجير قصيرة الأجل، وعقود التأجير التى يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة صغيرة. وإذا اختار المستأجر عدم تطبيق المعيار لهذا الأساس، فيجب على المستأجر الإعتراف بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفات إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويجب على المستأجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط منفعة المستأجر.

اختارت الشركة استخدام إعفاءات الإعتراف لعقود التأجير التى لا تتجاوز مدة إيجارها عن ١٢ شهر أو أقل وكذا عقود التأجير التى يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة صغيرة.

٢/١/٦/٣ الاعتراف :

يتم الاعتراف بأصل "حق الإنتفاع" والتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير.

٣/١/٦/٣ القياس الأولى :

- أصل حق الإنتفاع :

في تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة والتي تتكون مما يلي :

- أ. مبلغ القياس الأولى لإلتزام عقد التأجير.
- ب. أى دفعات عقد تأجير تمت فى أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة.
- ج. أى تكاليف مباشرة أولية منكبدة بواسطة المستأجر.
- د. تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد التأجير، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

- التزام عقد التأجير :

يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد التأجير قياس إلتزام عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى في عقد التأجير إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافى للمستأجر.

تتكون دفعات الإيجار في تاريخ بداية عقد التأجير والمدرجة في قياس إلتزام عقد التأجير، من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير والتي لم يتم سدادها في تاريخ بداية عقد التأجير مما يلي :

- أ. **دفعات ثابتة** (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها ناقصاً أى حوافز إيجار مستحقة التحصيل).
- ب. **دفعات عقد تأجير متغيرة** تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أولاً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير، والتي تتضمن على سبيل المثال، الدفعات المربوطة بمؤشر سعر المستهلك، أو بمعدل فائدة ارشادى (مثل ليبور) أو الدفعات التي تتغير لتعكس التغيرات في معدلات التأجير السوقية.
- ج. مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب **ضمانات القيمة المتبقية**.
- د. **سعر ممارسة خيار الشراء** إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة.
- هـ. **دفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير** إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

٤/١/٦/٣ القياس اللاحق :

أ. القياس اللاحق لأصل حق الإنتفاع :

- بعد تاريخ بداية عقد التأجير يجب على المستأجر قياس أصل "حق الإنتفاع" بتطبيق نموذج التكلفة. إلا إذا كان المستأجر يطبق نموذج القيمة العادلة في معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) "الإستثمار العقارى" على استثماراته العقارية. فيجب على المستأجر أيضاً تطبيق نموذج القيمة العادلة على أصول "حق الإنتفاع" التي تستوفى تعريف الإستثمار العقارى في معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤)
- يجب على المستأجر لتطبيق نموذج التكلفة أن يقيس أصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة مطروحاً منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر اضمحلال في القيمة. ومعدلة بأى إعادة قياس لإلتزام عقد التأجير.
- إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الإنتفاع" تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجى للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجى لأصل "حق الإنتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

- يجب على المستأجر تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان أصل "حق الإنتفاع" قد اضمحلت قيمته، وللمحاسبة عن أى خسائر اضمحلال تم تحديدها.

ب. القياس اللاحق لإلتزام عقد التأجير:

بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يجب على المستأجر قياس إلتزام عقد التأجير بما يلى :

أ. زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.

ب. تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

ج. إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير أو ليعكس - فى جوهره - دفعات الإيجار الثابتة المعدلة.

- الفائدة على إلتزام عقد التأجير فى كل فترة خلال مدة عقد التأجير يجب أن تكون، هى المبلغ الذى ينتج عنه معدل فائدة دورى ثابت على الرصيد المتبقى من إلتزام عقد التأجير. ومعدل الفائدة الدورى هو معدل الخصم أو معدل الخصم المعدل عندما ينطبق ذلك.

- بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يجب على المستأجر أن يعترف فى الأرباح أو الخسائر بالتكاليف الآتية، ما لم تكن التكاليف تم إدراجها فى المبلغ الدفترى لأصل آخر بتطبيق معايير أخرى منطبقة عليها:

أ. الفائدة على إلتزام عقد التأجير.

ب. دفعات عقد التأجير المتغيرة غير المدرجة فى قياس إلتزام عقد التأجير، وذلك فى الفترة التى وقع فيها الحدث أو الظرف الذى أدى إلى تلك الدفعات.

ج. إعادة تقييم إلتزام عقد التأجير:

بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يجب على المستأجر إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس تغيرات دفعات الإيجار. ويجب على المستأجر الإقرار بمبلغ إعادة قياس إلتزام عقد التأجير كتعديل لأصل "حق الإنتفاع". إلا أنه إذا كان المبلغ الدفترى لأصل "حق الإنتفاع" تم تخفيضه إلى الصفر وكان هناك تخفيضاً إضافياً فى قياس إلتزام عقد التأجير، فيجب على المستأجر الإقرار بأى مبالغ متبقية من إعادة القياس فى الأرباح أو الخسائر.

ويتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، فى الحالات التالية:
أ. إذا كان هناك تغييراً فى مدة عقد التأجير ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد التأجير المعدلة.

ب. إذا كان هناك تغييراً فى تقييم خيار شراء الأصل محل العقد، وتم تقييمه أخذاً فى الإعتبار الأحداث والظروف فى سياق خيار الشراء. ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغير فى المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء.

ج. إذا كان هناك تغييراً فى المبالغ التى يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغير فى المبالغ التى يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية.

د. إذا كان هناك تغييراً فى دفعات الإيجار المستقبلية ناتجاً من تغير فى مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات، بما فى ذلك على سبيل المثال، تغييراً ليعكس التغيرات فى أسعار التأجير فى السوق بعد مراجعة أسعار سوق التأجير. ويجب على المستأجر إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة، هذا فقط عندما يكون هناك تغييراً فى التدفقات النقدية (أى عندما يطبق التعديل على دفعات الإيجار). ويجب على المستأجر تحديد دفعات عقد التأجير المعدلة لمدة عقد التأجير المتبقية على أساس الدفعات التعاقدية المعدلة.

٥/١/٦/٣ العرض :

عرض أصل حق الإنتفاع :

يجب على المستأجر عرض أصول "حق الإنتفاع" بشكل منفصل عن الأصول الأخرى فى قائمة المركز المالى والإيضاحات المتممة لها أو تدرج ضمن نفس البند الذى كان سيتم عرض الأصول الأخرى المناظرة له ضمنه، فيما لو كانت مملوكة للشركة والإفصاح عن هذه البنود المدرجة فى قائمة المركز المالى والتي تتضمن أصول "حق الإنتفاع".

عرض التزام عقود التأجير :

يجب على المستأجر عرض التزامات عقد التأجير بشكل منفصل عن الإلتزامات الأخرى. وإذا لم يتم المستأجر بعرض الإلتزامات عقد التأجير بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، فيجب على المستأجر الإفصاح عن البنود في قائمة المركز المالي التي تتضمن تلك الإلتزامات.

عرض مصروف الفائدة على عقود التأجير :

يجب على المستأجر عرض مصروف الفائدة على إلتزام عقد التأجير في قائمة الأرباح أو الخسائر بشكل مستقل عن مصروف استهلاك أصل "حق الإنتفاع"، حيث أن مصروف الفائدة على عقد التأجير هو مكون من مكونات تكاليف التمويل التي يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" أن يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

عرض عقود التأجير في قائمة التدفقات النقدية :

يجب على المستأجر تصنيف ما يلي في قائمة التدفقات النقدية:

- أ. الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالمبلغ الأصلي من إلتزام عقد التأجير ضمن الأنشطة التمويلية.
- ب. الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالفائدة على إلتزام عقد التأجير بتطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" للفائدة المدفوعة.
- ج. دفعات الإيجار قصيرة الأجل ودفعات إيجار الأصول صغيرة القيمة ودفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة في قياس إلتزام عقد التأجير ضمن الأنشطة التشغيلية.

٢/٦/٣ المؤجر :

١/٢/٦/٣ تصنيف عقود التأجير – للمؤجر :

- يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته في تاريخ نشأة عقد التأجير بناءً - على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد، ويتم إعادة النظر في التصنيف فقط إذا كان هناك تعديل في عقد التأجير.
- التغيرات في التقديرات (على سبيل المثال التغيرات في تقديرات العمر الاقتصادي أو في القيمة المتبقية للأصل محل العقد)، أو التغيرات في الظروف (مثل تعثر المستأجر في السداد)، لا تنشئ تصنيفاً جديداً لعقد التأجير للأغراض المحاسبية. كما يلي :
 - أ. على أنه عقد تأجير تمويلي، إذا كان يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد.
 - ب. على أنه عقد تأجير تشغيلي، إذا كان لا يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد.

أولاً : التأجير التمويلي :

- إذا كان العقد يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد، وذلك اعتماداً على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد. ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي
 - أ. يحوّل عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
 - ب. كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستنتم ممارسته.
 - ج. تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
 - د. تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
 - هـ. يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.
 - و. إذا كان المستأجر يستطيع إلغاء عقد التأجير، فإن المستأجر يتحمل خسائر المؤجر المرتبطة بالإلغاء.

- ز. يحق للمستأجر الأرباح أو الخسائر الناتجة من التقلبات فى القيمة العادلة للقيمة المتبقية (على سبيل المثال فى شكل خصم إيجار يعادل معظم عائدات البيع فى نهاية عقد التأجير).
- ح. للمستأجر القدرة على الاستمرار فى عقد التأجير لفترة ثانية بإيجار يقل بشكل جوهري عن الإيجار فى السوق.
- لا تُعد الأمثلة والمؤشرات الواردة فى الفقرتين السابقتين دائماً قطعية. فإذا اتضح من سمات أخرى أن عقد التأجير لا يُحوّل بصورة جوهريّة ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد، فإنه يتم تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تشغيلي.
- **الإعتراف والقياس - التأجير التمويلى :**
- فى تاريخ بداية عقد التأجير، يجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي فى قائمة المركز المالي و عرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوى لصافى الإستثمار فى عقد التأجير.
- القياس الأولي لدفعات الإيجار المدرجة فى صافى الإستثمار فى عقد التأجير :**
- فى تاريخ بداية عقد التأجير، تتكون دفعات الإيجار المدرجة فى قياس صافى الإستثمار فى عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التى لم تستلم فى تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة فى:
- أ. الدفعات الثابتة ناقصاً أى حوافز إيجار مستحقة الدفع.
- ب. دفعات الإيجار المتغيرة التى تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما فى تاريخ بداية عقد التأجير.
- ج. أى ضمانات قيمة متبقية مقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذى علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان.
- د. سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
- هـ. دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.
- يجب على المؤجر استخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد التأجير لقياس صافى الإستثمار فى عقد التأجير، ويتم تضمين التكاليف الأولية المباشرة، بخلاف تلك التكاليف المتكبدة بواسطة الصنّاع أو التجار المؤجرين، فى القياس الأولي لصافى الإستثمار فى عقد التأجير، ويتم تحديد معدل الفائدة الضمنى فى عقد التأجير بطريقة تودى إلى إدراج التكاليف الأولية المباشرة تلقائياً فى صافى الإستثمار فى عقد التأجير وليس هناك حاجة لإضافة كل منهما بشكل منفصل.
- **القياس اللاحق :**
- يجب على المؤجر الاعتراف بدخل التمويل على مدى مدة عقد التأجير، على أساس نمط يعكس معدل عائد دورى ثابت لصافى استثمار المؤجر فى عقد التأجير.
- ثانياً : عقود التأجير التشغيلية :**
- **الإعتراف والقياس :**
- يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم آخر. ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبير عن النمط الذى تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.
- يجب على المؤجر الاعتراف بالإهلاك للأصول المؤجرة بعقد تأجير تشغيلي وفقاً لسياسة الإهلاك العادية للمؤجر للأصول المماثلة. وكذلك التكاليف المتكبدة لاكتساب دخل التأجير على أنها مصروف.
- يجب على المؤجر إضافة التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة فى الحصول على عقد تأجير تشغيلي إلى المبلغ الدفترى للأصل محل العقد والإعتراف بتلك التكاليف على أنها مصروف على مدى مدة عقد التأجير بنفس الأساس المستخدم فى دخل عقد التأجير.
- يجب على المؤجر لتحديد ما إذا كان الأصل محل العقد المؤجر إيجاراً تشغيلياً قد إضطلت قيمته والمحاسبة عن أى خسائر اضمحلال يتم تحديدها.

- تعديلات عقد التأجير :

يجب على المؤجر المحاسبة عن تعديل عقد تأجير تشغيلي على أنه عقد تأجير جديد إعتباراً من تاريخ سريان التعديل مع الأخذ في الإعتبار أى دفعات عقد تأجير مستلمة مقدماً أو مستحقة تتعلق بعقد التأجير الأصلي تدرج على أنها جزء من دفعات الإيجار لعقد التأجير الجديد.

- العرض :

يجب على المؤجر عرض الأصول محل العقد بموجب عقد التأجير التشغيلي في قائمة مركزه المالي وفقاً لطبيعة الأصل محل العقد، يجب على المؤجر تقديم الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) للأصول بموجب عقد تأجير تشغيلي (حسب فئة الأصل محل العقد) بشكل منفصل عن الأصول المملوكة المحتفظ بها والتي يستخدمها المؤجر.

- عقود تأجير تمويلي (عمليات البيع وإعادة الاستئجار):

إذا قامت المنشأة (البائع المستأجر) بتحويل أصل لمنشأة أخرى (المشتري المؤجر) وإعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على ان عملية بيع لهذا الأصل ام لا.

- في حالة أن تحويل الأصل ليست عملية بيع :

يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الإعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الإعتراف بالتزام مالي يساوى متحصلات التحويل.

٧/٣ الأصول الغير ملموسة وإهلاكاتها :

يتم الإعتراف بالأصل غير الملموس عندما يكون من المرجح أن تدفق إلى المنشأة منافع إقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب للأصل وكان من الممكن قياس تكلفتة الأصل بدرجة يعتمد عليها، ويتم إثباته بتكلفتة التاريخية – تكلفة الإقتناء – على أن يتم إستهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للإستخدام أى عندما يصبح الأصل قابلاً للتشغيل الفعلي بالطريقة التي حددتها الإدارة وطبقاً للعمر الإنتاجي المقدر لكل أصل على حدة بإتباع أسلوب القسط الثابت ويتم إدراج الإهلاك الخاص بكل فترة مالية كمصروف بقائمة الأرباح أو الخسائر وذلك طبقاً لمعدل الإستهلاك للحاسبات الآلية ١٠٪.

تشمل تكلفة الأصل غير الملموس كافة التكاليف التي تتحملها الشركة لإقتناء أو إعداد الأصل غير الملموس، وتتوقف رسملة المصروفات عندما يكون الأصل معداً للإستخدام في الغرض الذي أقتنى من أجله لكي يصبح في الحالة المطلوبة للتشغيل طبقاً لما تراه الإدارة.

يتم بصفة دورية مراجعة المتبقي من العمر الإنتاجي والمتوقع للأصول وإذا اختلف المتبقي من العمر الإنتاجي المتوقع بشكل جوهري عن التقدير الأساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم إستهلاكها على العمر الإنتاجي المتبقي بعد تعديله.

يتم إعادة احتساب قسط الإهلاك بعد خصم قيمة الإضمحلال لصافي قيمة الأصول على العمر الإنتاجي المتبقي على أن يتم إعادة احتساب قيمة الإهلاك في حالة رد قيمة الإضمحلال مرة أخرى كما لو كان لم يتم احتساب الإضمحلال من قبل.

النفقات اللاحقة على إقتناء الأصل :

يتم المحاسبة عن النفقات اللاحقة على مشروعات الأبحاث والتطوير تحت التنفيذ المقتناة بشكل منفصل أو عند تجميع الأعمال والمعترف بها كأصل غير ملموس كالاتي:

- الإعتراف بها كمصروفات عند تكبيدها بقائمة الأرباح أو الخسائر إذا كانت نفقات أبحاث.
- الإعتراف بها كمصروفات عند تكبيدها بقائمة الأرباح أو الخسائر إذا كانت نفقات تطوير لا تتفق مع معايير الإعتراف كأصل غير ملموس.
- إضافتها إلى الرصيد الدفترى لمشروع الأبحاث والتطوير الذي تم اقتنائه إذا كانت نفقات تطوير تتفق مع معايير الإعتراف كأصل غير ملموس.

٨/٣ الإستثمارات :

١/٨/٣ الإستثمارات فى شركات تابعة:

يتم المحاسبة عن الإستثمارات فى شركات تابعة فى القوائم المالية المستقلة للشركة باستخدام طريقة التكلفة بحيث يتم اثبات الإستثمارات فى شركات تابعة بتكلفة الاقتناء مخصوما منها الإضمحلال فى القيمة. ويتم تقدير الإضمحلال لكل إستثمار على حدة ويتم اثباته فى قائمة الأرباح أو الخسائر. الشركات التابعة هى الشركات التى تسيطر عليها الشركة عندما يتحقق للمستثمر جميع ما يلى:

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.
 - التعرض أو الحق فى العوائد المتغيرة من خلال مساهمته فى المنشأة المستثمر به.
 - القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التى يحصل عليها منها.
- على الشركة إعادة تقييم السيطرة على المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لوحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثالثة المذكورين بعلية.

٢/٨/٣ الإستثمارات فى شركات شقيقة:

الشركة الشقيقة هى منشأة تتمتع الشركة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة فى القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة. هذا ويتم المحاسبة عن الإستثمارات فى شركات شقيقة بالتكلفة الا إذا تم تبويبها كإستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوما منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. هذا ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية فى المحاسبة عن إستثمارتها فى الشركات الشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (٤٤) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) على أنه فى حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال فى قيمة الإستثمارات فى شركات شقيقة فى تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإسترادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة.

٩/٣ المخزون :

مواد خام وقطع غيار ومهمات :

تقاس قيمة المخزون من مواد خام وقطع غيار ومهمات على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإسترادية أيهما أقل ويتم الإثبات الأوى للمخزون بالتكلفة وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التى تتحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، ويتم تسعير المنصرف من المخزون وفقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً، وتتمثل صافى القيمة الإسترادية فى سعر البيع المقدر فى ظروف النشاط المعتادة ناقصاً التكاليف اللازمة لإتمام عملية الإنتاج وكذا المصروفات البيعية.

الإنتاج تحت التشغيل :

يتم تقييم الإنتاج تحت التشغيل على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإسترادية أيهما أقل ويتم الإثبات الأوى للمخزون بالتكلفة والتى تتضمن كافة تكاليف التشكيل من مواد خام وعمالة مباشرة ونصيبه من المصروفات الصناعية غير المباشرة المحددة على أساس مستوى النشاط العادى حتى المرحلة الإنتاجية التى وصل إليها، وتتمثل صافى القيمة الإسترادية فى سعر البيع المقدر فى ظروف النشاط المعتادة ناقصاً التكاليف اللازمة لإتمام عملية الإنتاج وكذا المصروفات البيعية.

الإنتاج التام:

يتم تقييم الإنتاج التام على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإسترادية أيهما أقل ويتم الإثبات الأوى للمخزون بالتكلفة والتى تتضمن كافة تكاليف التشكيل من مواد خام وعمالة مباشرة ونصيبه من المصروفات الصناعية غير المباشرة المحددة على أساس مستوى النشاط العادى، وتتمثل صافى القيمة الإسترادية فى سعر البيع المقدر فى ظروف النشاط المعتادة ناقصاً المصروفات البيعية.

الإنخفاض فى صافى القيمة الإسترادية للمخزون :

فى حالة وجود إنخفاض فى صافى القيمة الإسترادية للمخزون المتقادم وبطء الحركة عن التكلفة يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر بهذا الإنخفاض لتحقيق مفهوم صافى القيمة الإسترادية لكافة أنواع المخزون.

١٠/٣ الإضمحلال فى قيمة الأصول :

أ. الأصول المالية :

- يتم اعتبار الأصل المالى مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعى يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من استخدام الأصل، ويتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره باستخدام سعر الفائدة الفعلى للأصل. بينما يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالى متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.
- يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التى تشترك فى خصائص خطر الإئتمان.
- يتم الإقرار بكافة خسائر الإضمحلال فى قائمة الأرباح أو الخسائر، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالى متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.
- بالنسبة للأصول باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ التقارير المالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليلاً بأن خسائر الإنخفاض فى القيمة المثبتة سابقاً ربما لم تعد موجودة أو انخفضت. إذا وجدت تلك المؤشرات تقوم الشركة بتقييم مبلغ الأصل الممكن تحصيله أو الوحدة المولدة للنقد، يتم رد خسائر الإنخفاض فى القيمة المدرجة سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير فى الإقتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد منذ إدراج خسائر الإنخفاض فى القيمة الأخيرة.

ب. الأصول غير المالية :

- تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ القوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشرات للإضمحلال.
- يتم الإقرار بخسارة الإضمحلال اذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية، تتمثل الوحدة المولدة للنقد فى أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التى تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الإقرار بخسائر الإضمحلال فى قائمة الأرباح أو الخسائر.
- تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.
- يتم مراجعة خسائر الإضمحلال المعترف بها فى الفترات السابقة للأصول الأخرى فى تاريخ القوائم المالية، وفى حالة وجود مؤشرات لإنخفاض الخسارة أو عدم وجودها، يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال وذلك فى حدود التى لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التى كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الإقرار بخسارة الإضمحلال.

١١/٣ الأدوات المالية:

الهدف: ١/١١/٣

إن الهدف من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) هو وضع مبادئ التقرير المالى عن الأصول المالية والإلتزامات المالية لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمى القوائم المالية فى تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.

الإعتراف: ١/١١/٣

يجب على المنشأة أن تعترف بأصل مالى أو إلتزام مالى فى قائمة مركزها المالى فقط عندما تصبح المنشأة طرفاً فى الأحكام التعاقدية للأداة ويتم تبويب الأصل أو الإلتزام المالى وقياسه وفقاً للمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧).

استبعاد الاصول المالية من الدفاتر: ٢/١/١١/٣

- يجب على المنشأة أن تستبعد أصل مالى من الدفاتر عندما فقط:
 ١. تنتضى الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالى، أو
 ٢. تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالى ويكون التحويل مؤهلاً للإستبعاد من الدفاتر فقط عندما، إما:

- أن تحول الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تحتفظ بالحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، ولكنها تتحمل إنزاماً تعاقبياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستفيدين، إذا، فقط إذا، تم استيفاء جميع الشروط الستة التالية:
 - أ. لا يكون على المنشأة إلتزام بأن تدفع مبالغ إلى المستفيدين النهائيين ما لم تحصل مبالغ متعادلة من الأصل الأصلي. ولا يفسد هذا الشرط الدفعات قصيرة الأجل من قبل المنشأة مع الحق في الإسترداد الكامل للمبلغ المقرض زائداً الفائدة المستحقة بمعدلات السوق.
 - ب. يحظر على المنشأة بموجب شروط عقد التحويل بيع أو رهن الأصل الأصلي، بخلاف ما يُعد ضماناً للمستفيدين النهائيين مقابل الإلتزام بأن تدفع لهم التدفقات النقدية.
 - ج. يكون على المنشأة إلتزام بأن ترسل أى تدفقات نقدية تحصلها نيابة عن المستفيدين النهائيين دون تأخير جوهري. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكون للمنشأة حق في إستثمار مثل تلك التدفقات النقدية، بإستثناء الإستثمارات في النقدية وما في حكمها خلال فترة التسوية القصيرة من تاريخ التحصيل إلى تاريخ التحويل المطلوب إلى المستفيدين النهائيين، وأن يتم تمرير الفائدة المكتسبة على مثل تلك الإستثمارات إلى المستفيدين النهائيين.
- عندما تحول المنشأة أصلاً مالياً، فإنه يجب عليها تقييم المدى الذي تحتفظ بمخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي. وفي هذه الحالة:
 - أ. إذا حولت المنشأة معظم مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تستبعد الأصل المالي من الدفاتر وأن تثبت بشكل منفصل أى حقوق وإلتزامات نشأت أو احتفظت بها من التحويل على أنها أصول أو إلتزامات.
 - ب. إذا احتفظت المنشأة بمعظم مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تستمر في الإعراف بالأصل المالي.
- يجب أن يتم الإعراف ضمن الأرباح أو الخسائر مبلغ الفرق بين القيمة الدفترية (مُقاسة في تاريخ الإستبعاد من الدفاتر) الذي تم تخصيصه للجزء الذي تم إستبعاده من الدفاتر، وبين المقابل المُستلم مقابل الجزء الذي تم إستبعاده من الدفاتر (بما في ذلك أى أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أى إلتزام جديد تم تحمله).

٣/١/١/٣ إستبعاد الإلتزامات المالية من الدفاتر:

- يجب على المنشأة أن تستبعد الإلتزام المالي من الدفاتر (أو الجزء من إلتزام مالي) من قائمة مركزها المالي عندما، فقط عندما، يتم تسويته - أى عندما يتم سداد الإلتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاؤه.
- يجب أن تتم المحاسبة عن المبادلة التي تتم بين مقترض ومقرض حالي لأدوات دين تختلف شروطها - إلى حد كبير- على أنها تسوية للإلتزام المالي الأصلي والإعتراف بالإلتزام مالي جديد وبالمثل، فإنه يجب المحاسبة عن التعديل الجوهري في شروط إلتزام مالي قائم أو جزء منه (سواء كان بسبب تعسر المدين أو خلافه) على أنه تسوية للإلتزام المالي الأصلي والإعتراف بالإلتزام مالي جديد.
- يجب أن يتم الإعراف بالفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالي (أو الجزء من إلتزام مالي) يتم تسويته أو تحويله إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أى أصول غير نقدية يتم تحويلها أو إلتزامات يتم تحملها، ضمن الأرباح أو الخسائر.

٢/١/١/٣ تبويب الأصول المالية:

- فإنه يجب على المنشأة أن تبويب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، اعتماداً على كل من:
 - (أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية؛ و
 - (ب) خصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.
- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الإعراف الأولى ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية أو تتغير خصائص التدفق النقدية التعاقدية للأصل المالي، إذا الأمر كذلك سيتم إعادة تصنيف الأصول المالية في اليوم الأول من فترة التقرير التالية بعد هذا التغيير.

١/٢/١١/٣ قياس الأصل المالى بالتكلفة المستهلكة:

- يجب أن يتم قياس الأصل المالى بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:
(أ) يكون الإحتفاظ بالأصل المالى ضمن نموذج أعمال هدفه هو الإحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط،
(ب) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى، فى تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأسمى والفائدة على المبلغ الأسمى القائم.

٢/٢/١١/٣ قياس الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

- يجب أن يتم قياس الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:
أ. يكون الإحتفاظ بالأصل المالى ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما،
ب. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى، فى تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأسمى والفائدة على المبلغ الأسمى القائم.
- يتمثل **المبلغ الأسمى** هو القيمة العادلة للأصل المالى عند الإعراف الأسمى،
- وتتمثل **الفائدة** فى مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأسمى القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف، بالإضافة إلى هامش الربح.

٣/٢/١١/٣ قياس الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم قياس جميع الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- وبالرغم من ذلك، يمكن للمنشأة أن تقوم باختيار غير قابل للإلغاء عند الإعراف الأولى **لإستثمارات معينة فى أدوات حقوق ملكية** - لعرض التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر كان سيتم خلاف ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- وكذلك يمكن للمنشأة، عند الإعراف الأولى، أن تخصص -بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات فى القياس أو الإعراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبى") والذى ينشأ خلاف ذلك عن قياس الأصول أو الإلتزامات أو الإعراف بالمكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة.

٤/٢/١١/٣ تبويب الإلتزامات المالية:

- يجب على المنشأة أن تبويب جميع الإلتزامات المالية على أنها يتم قياسها -لاحقاً- بالتكلفة المستهلكة، بإستثناء ما يلى:
(أ) الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يجب أن يتم قياس مثل هذه الإلتزامات، بما فى ذلك المشتقات التى تمثل إلتزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة.
(ب) الإلتزامات المالية التى تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالى للإستبعاد من الدفاتر أو عندما ينطبق منهج التدخل المستمر.
(ج) عقود الضمان المالى.
(د) الإرتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق.
(هـ) المقابل المحتمل الذى تم الإعراف به من قبل المنشأة المستحوذة ضمن تجميع أعمال ينطبق عليه معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩). يجب أن يتم القياس اللاحق لمثل هذا المقابل المحتمل بالقيمة العادلة مع الإعراف بالتغيرات ضمن الأرباح أو الخسائر.
- يمكن للمنشأة، عند الإعراف الأولى، أن تخصص -بشكل لا رجعه فيه- إلتزاماً مالياً على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون ذلك مسموحاً، أو عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر ملاءمة، إما بسبب أنه:
(أ) يزيل أو يقلص بشكل جوهري- عدم الثبات فى القياس أو الإعراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبى") .

(ب) كان هناك مجموعة من الإلتزامات المالية أو من الأصول المالية والإلتزامات المالية يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو للإستثمار، ويتم داخليا تقديم معلومات بشأن المجموعة على ذلك الأساس إلى أعضاء الإدارة العليا للمنشأة.

- لا يجوز للمنشأة أن تعيد توييب أى إلتزام مالى .

٣/١١/٣ القياس الأولي للأصول و الإلتزامات المالية: ١/٣/١١/٣ المدينون التجاريون:

- فإنه يجب على المنشأة، عند الإعتراف الأولي، أن تقيس المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين بسعر المعاملة وفقا للمعيار المحاسبية المصرى رقم (٤٨) إذا لم تنطوى المبالغ المستحقة على مُكوّن تمويل مهم أو عندما تطبق المنشأة الوسيلة العملية (عندما تتوقع الشركة عند نشأة العقد، أن تكون الفترة بين قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل وسداد العميل لمقابل السلعة أو الخدمة سنة أو أقل).

٢/٣/١١/٣ الأصول والإلتزامات المالية (ماعد المدينون التجاريون):

باستثناء المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين، يجب على المنشأة، عند الإعتراف الأولي، أن تقيس الأصل المالى أو الإلتزام المالى بقيمته العادلة زائدا أو مطروحا منه، فى حالة أصل مالى أو إلتزام مالى ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التى تتعلق بشكل مباشر باقتناء أو إصدار الأصل المالى أو الإلتزام المالى.

وبالرغم من ذلك، إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالى أو الإلتزام المالى، عند الإعتراف الأولي، تختلف عن سعر المعاملة، و إذا تم إثبات تلك القيمة العادلة من خلال السعر المدرج فى السوق النشط لأصل أو إلتزام مماثل أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط البيانات من الأسواق التى يمكن ملاحظتها . يجب على المنشأة الإعتراف بالفرق بين القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي و السعر المعاملة كربح او خسارة.

٤/١١/٣ القياس اللاحق:

١/٤/١١/٣ القياس اللاحق للأصول المالية:

- بعد الإعتراف الأولي، يجب على المنشأة أن تقيس الأصل المالى بما يلى:
- التكلفة المستهلكة، أو
 - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو
 - القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الإضمحلال على الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وعلى الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

إعدام الأصل المالى:

- يجب على المنشأة أن تقوم -بشكل مباشر- بتخفيض إجمالى القيمة الدفترية لأصل مالى عندما لا يكون لدى المنشأة توقعات معقولة باسترداد الأصل المالى فى مجمله أو جزء منه. ويشكل الإعدام حدث الإستبعاد من الدفاتر.

بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام إجمالى القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالى مستحق السداد أكثر من عامين بناء على الخبرة السابقة فى إسترداد الأصول المماثلة .

و بالنسبة لعملاء الشركة، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصورة منفردة فيما يتعلق بتوقيت و مقدار شطب و بناء على إذا ما كان التوقع معقول للإسترداد ولا تتوقع الشركة إسترداد كبير من المبلغ المشطب ومع ذلك فإن الأصول المالية التى تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإلتزام من أجل الإمتثال لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

٢/٤/١١/٣ القياس اللاحق للإلتزامات المالية:

- بعد الإعتراف الأولي، يجب على المنشأة أن تقيس الإلتزام المالى وفقا لطريقة التى تم بها فى الإعتراف الاولي.

٣/٤/١١/٣ قياس التكلفة المستهلكة:

طريقة الفائدة الفعلية:

- يجب أن يتم حساب إيراد الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويجب أن يتم حسابه بتطبيق معدل الفائدة الفعلى على إجمالى القيمة الدفترية للأصل المالى باستثناء:
 - (أ) الأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها. يجب على المنشأة أن تطبق لتلك الأصول المالية معدل الفائدة الفعلى المعدل بالمخاطر الإئتمانية على التكلفة المستهلكة للأصل المالى منذ الإعراف الأولى.
 - (ب) الأصول المالية التى لا تُعد أصولاً مالية مضمحلة عند شرائها أو إنشائها ولكن أصبحت -لاحقاً- أصولاً مالية مضمحلة. يجب على المنشأة أن تطبق لتلك الأصول المالية معدل الفائدة الفعلى على التكلفة المستهلكة للأصل المالى فى فترات التقرير اللاحقة.

تعديل التدفقات النقدية التعاقدية:

- عندما تتم إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالى، أو بخلاف ذلك يتم تعديلها، ولا ينتج عن إعادة التفاوض أو التعديل الإستبعاد من الدفاتر لذلك الأصل المالى وفقاً لهذا المعيار، فإنه يجب على المنشأة أن تعيد حساب إجمالى القيمة الدفترية للأصل المالى ويجب عليها أن تثبت مكسب أو خسارة التعديل فى الأرباح أو الخسائر. يجب أن تتم إعادة حساب إجمالى القيمة الدفترية للأصل المالى على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية التى تمّت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها والتى يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلى الأصلى للأصل المالى (أو معدل الفائدة الفعلى المعدل بالمخاطر الإئتمانية للأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها) أو حينما يكون مُنطبقاً، معدل الفائدة الفعلى بعد تعديله، ويتم تعديل القيمة الدفترية للأصل المالى المعدل بأى تكاليف أو أتعاب يتم تكبدها ويتم إستهلاكها على مدى الأجل المتبقى للأصل المالى المعدل.

٥/١١/٣ الإضمحلال:

١/٥/١١/٣ مدخل عام للإعراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة:

- يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الإضمحلال للإعراف وقياس مخصص خسارة مقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، أو التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو من مبلغ إيجار مستحق التحصيل، أو من أصل عقد مع عميل أو من ارتباط بقرض، ومن عقد ضمان مالى، والتى تنطبق عليها متطلبات الإضمحلال فى القيمة.
- بالنسبة للأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يجب أن يتم الإعراف بخسارة الإضمحلال ضمن الدخل الشامل الآخر ولا يجوز أن يقلص من القيمة الدفترية للأصل المالى فى قائمة المركز المالى،

من أمثلة الأدلة على أن الأصل المالى مضمحل ائتمانياً البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- أ. صعوبات مالية كبيرة للمُصدر أو للمقترض؛ أو
- ب. خرق العقد، مثل الإخفاق فى السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛ أو
- ج. أن يكون مقرض (مقرضو) المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بصعوبات مالية للمقترض، قد منحوا المقترض تيسيراً (تيسيرات) والذى بخلاف ذلك لم يكن المقرض (المقرضون) ليمنحه؛ أو
- د. إذا أصبح من المرجح دخول المقترض فى إفلاس أو فى إعادة تنظيم مالى آخر؛ أو
- هـ. اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالى بسبب صعوبات مالية.

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة :

- هى الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التى تتوقع المنشأة استلامها (أى كل العجز النقدى)، مخصوماً بمعدل الفائدة الفعلى الأصلى.
- الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر: هى الخسائر الإئتمانية المتوقعة التى تنتج عن جميع حالات الإخفاق الممكنة فى السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.

- **الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً:** هي الجزء من الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر الذى يمثل الخسائر الإئتمانية المتوقعة التى تنتج عن أحداث الإخفاق فى السداد لأداة مالية والمرجحة الحدوث خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.
- يجب على المنشأة، فى كل تاريخ تقرير، أن تقيس خسارة الإضمحلال للأداة المالية بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الإئتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الإقرار الأولي. إن الهدف من متطلبات الإضمحلال هو الإقرار بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع الأدوات المالية التى يوجد لها زيادات كبيرة فى المخاطر الإئتمانية منذ الإقرار الأولي -سواء تم تقييمها على أساس فردى أو جماعي- مع الأخذ فى الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما فى ذلك تلك التى تكون ذات نظرة للمستقبل.
- إذا لم تكن المخاطر الإئتمانية فى تاريخ التقرير على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإقرار الأولي، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس خسارة الإضمحلال لتلك الأداة المالية بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر. يجب اعتبار التاريخ الذى تصبح فيه المنشأة طرفاً فى ارتباط غير قابل للإلغاء هو تاريخ الإقرار الأولي لأغراض تطبيق متطلبات الإضمحلال على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي. إذا كانت المنشأة قد قامت بقياس خسارة الإضمحلال لأداة مالية بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمرها فى فترة التقرير السابقة، ولكنها قررت فى تاريخ التقرير الحالى لم تعد مستوفاة، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس خسارة الإضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً من تاريخ التقرير الحالى.
- يجب على المنشأة أن تثبت ضمن الأرباح أو الخسائر مبلغاً مساوياً للخسائر الإئتمانية (أو عكس الخسائر) والذى يكون مطلوباً لتعديل خسارة الإضمحلال فى تاريخ التقرير إلى المبلغ الذى يجب أن يتم الإقرار به وفقاً لهذا المعيار، وذلك على أنه مكسب أو خسارة الإضمحلال.

٢/٥/١١/٣ **تحديد الزيادات الجوهرية فى المخاطر الإئتمانية:**

- يجب على المنشأة، فى كل تاريخ تقرير، أن تقوم بتقييم ما إذا كانت المخاطر الإئتمانية على أداة مالية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الإقرار الأولي. وعند القيام بالتقييم، يجب على المنشأة أن تستخدم التغير فى مخاطر الإخفاق فى السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير فى مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة. ولإجراء ذلك التقييم، يجب على المنشأة أن تقارن مخاطر الإخفاق فى السداد الواقعة على الأداة المالية كما هى فى تاريخ التقرير مع مخاطر الإخفاق فى السداد الواقعة على الأداة المالية كما هى فى تاريخ الإقرار الأولي وأن تأخذ فى الحسبان كل المعلومات المتاحة عن تجاوز موعد الاستحقاق بالإضافة إلى أية معلومات ذات نظرة للمستقبل معقولة ومؤيدة متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، والتي تُعد مؤشراً على زيادات جوهرية فى المخاطر الإئتمانية منذ الإقرار الأولي. يمكن للمنشأة أن تفترض أن المخاطر الإئتمانية على أداة مالية لم تزداد بشكل جوهري منذ الإقرار الأولي إذا تم تحديد أن الأداة المالية لديها مخاطر ائتمانية منخفضة فى تاريخ التقرير.
- وهناك إفتراض يمكن نقضه بأن المخاطر الإئتمانية على الأصل المالي قد زادت -بشكل جوهري- منذ الإقرار الأولي عندما تتجاوز الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن ٣٠ يوماً. وتستطيع المنشأة نقض هذا الإفتراض إذا كان لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة وتكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، تدل على أن المخاطر الإئتمانية لم تزداد -بشكل جوهري- منذ الإقرار الأولي حتى ولو كانت الدفعات التعاقدية تتجاوز موعد استحقاقها بما يزيد عن ٣٠ يوماً. وعندما تحدد المنشأة أنه كان هناك زيادات كبيرة فى المخاطر الإئتمانية قبل أن تتجاوز الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن ٣٠ يوماً، فلا يمكن تطبيق هذا الافتراض.

٣/٥/١١/٣ **الأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها:**

- يجب على المنشأة أن تثبت فى تاريخ التقرير فقط -التغيرات المتراكمة فى الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الإقرار الأولي على أنها مخصص خسارة للأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها.
- يجب على المنشأة الإقرار فى تاريخ كل تقرير، بمبلغ التغير فى الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنه خسارة أو مكسب (المكسب الناتج عن عكس خسارة اضمحلال سبق الإقرار بها) الإضمحلال ضمن الأرباح أو الخسائر. ويجب على المنشأة أن تثبت التغيرات الإيجابية فى الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنها مكسب الإضمحلال، حتى ولو كانت الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر أقل من مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة التى تم تضمينها فى التدفقات النقدية المقدرة عند الإقرار الأولي.

٤/٥/١١/٣ مدخل مبسط للإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة:

- وفقاً للمدخل المبسط للإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين، وأصول العقود مع العملاء ومبالغ الإيجار المستحقة التحصيل، يجب على المنشأة أن تقيس -دائماً- الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر لما يلى:

أ. المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين أو أصول العقود مع العملاء التى تنتج عن معاملات تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨)، والتى لا تتضمن مَكُون تمويل هام (أو عندما تطبق المنشأة وسيلة عملية على العقود التى لا تزيد عن سنة) أو تتضمن مَكُون تمويل هام وفقاً للمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨)، إذا اختارت المنشأة، على أنها سياستها المحاسبية، أن تقيس خسارة الإضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويجب أن يتم تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع مثل تلك المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين أو أصول العقود مع العملاء، ولكن يمكن أن يتم تطبيقها -بشكل منفصل- على المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين وأصول العقود مع العملاء.

ب. مبالغ الإيجار المستحقة التحصيل التى تنتج عن معاملات تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩)، إذا اختارت المنشأة، على أنها سياستها المحاسبية، أن تقيس خسارة الإضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويجب أن يتم تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع مبالغ الإيجار المستحقة التحصيل، ولكن يمكن أن يتم تطبيقها - على مبالغ الإيجار المستحق التحصيل عن عقود التأجير التمويلى بشكل منفصل عن عقود التأجير التشغيلى.

٥/٥/١١/٣ قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

- يجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الأداة المالية بطريقة تعكس:

- أ. مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات يتم تحديده عن طريق تقييم نطاق من النتائج الممكنة؛
 - ب. القيمة الزمنية للنقود؛ و
 - ج. المعلومات المعقولة والمؤيدة التى تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فى تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.
- إن الحد الأقصى للفترة التى يجب أخذها فى الحسبان عند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية (بما فى ذلك خيارات التمديد) التى تكون المنشأة معرضة على مدارها للمخاطر الإئتمانية وليست فترة أطول، حتى ولو كانت الفترة الأطول متفقة مع ممارسات الأعمال.

٦/٥/١١/٣ عرض مخصص للخسائر الإئتمانية المتوقعة:

- يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة من إجمالى مبلغ القيمة الدفترية للأصول.
- و فيما يخص الأصول المالية يتم قياسها من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل و يتم تحميل مخصص الخسارة على الأرباح و الخسائر و يتم الإعتراف به فى الدخل الشامل الأخر.

٦/١١/٣ المكاسب والخسائر من الأصول و الإلتزامات المالية :

١/٦/١١/٣ المكاسب والخسائر من الأصول و الإلتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

- يجب أن يتم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة من الأصل المالى أو الإلتزام المالى الذى يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم:
 - أ. يكن جزء من علاقة تغطية ؛
 - ب. يكن استثماراً فى أدوات حقوق ملكية وتكون المنشأة قد اختارت أن تعرض المكاسب والخسائر من ذلك الإستثمار ضمن الدخل الشامل الأخر؛
 - ج. يكن إلتزاماً مالياً تم تخصيصه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأن المنشأة مطالبة بان تعرض أثار التغيرات فى المخاطر الإئتمانية للإلتزام ضمن الدخل الشامل الأخر ؛ أو
 - د. يكن أصلاً مالياً يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، وان المنشأة مطالبة بأن تثبت بعض التغيرات فى القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر.

٢/٦/١١/٣ الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية:

- عند الإعراف الأولى، يمكن للمنشأة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض، ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة لاستثمار فى أداة حقوق ملكية تقع ضمن نطاق هذا المعيار والتي لا هى محتفظ بها للمتاجرة ولا هى مقابل محتمل تم الإعراف به من قبل المنشأة المستحوذة ضمن تجميع أعمال ينطبق عليه معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩).

يتم الإعراف بتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر فقط عندما:

- أ. يتم التأكد من حق المنشأة فى تسلم مدفوعات من توزيعات الأرباح؛ و
- ب. يكون من المرجح أن تتدفق منافع اقتصادية مرتبطة بتوزيعات الأرباح إلى المنشأة؛
- ج. يكون من الممكن قياس مبلغ توزيعات الأرباح - بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

٣/٦/١١/٣ الأصول والإلتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة:

- يجب أن يتم الإعراف بالمكسب أو الخسارة من الأصل المالى الذى يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة والذى لا يعد جزءاً من علاقة تغطية ضمن الأرباح أو الخسائر عندما يتم الإستبعاد من الدفاتر للأصل المالى أو من خلال عملية الإستهلاك أو الإعراف بمكاسب أو خسائر الإضمحلال. وكذلك عند إعادة تبويب أصل مالى يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة إلى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم قياس قيمته العادلة فى تاريخ إعادة التبويب. ويتم الإعراف بأى مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المستهلكة السابقة للأصل المالى والقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

- يجب أن يتم الإعراف بالمكسب أو الخسارة من الإلتزام المالى الذى يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة والذى لا يعد جزءاً من علاقة تغطية ضمن الأرباح أو الخسائر عندما يتم الإستبعاد من الدفاتر للإلتزام المالى ومن خلال عملية الإستهلاك يجب أن يتم الإعراف بالمكسب أو الخسارة من الأصول المالية أو الإلتزامات المالية.

٤/٦/١١/٣ الإلتزامات المخصصة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يجب على المنشأة أن تعرض مكسباً أو خسارة من الإلتزام المالى الذى تم تخصيصه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة كمايلى:

- أ. يجب أن يتم عرض مبلغ التغير فى القيمة العادلة للإلتزام المالى الذى يتعلق بالتغيرات فى المخاطر الإئتمانية لذلك الإلتزام ضمن الدخل الشامل الآخر (وذلك ما لم ينتج أو يتزايد عنه عدم اتساق محاسبى ضمن الأرباح أو الخسائر من معالجة أثار التغيرات فى المخاطر الإئتمانية للإلتزام) ؛
- ب. يجب أن يتم عرض المبلغ المتبقى من التغير فى القيمة العادلة للإلتزام ضمن الأرباح أو الخسائر.

- إذا أحدثت معالجة أثار التغيرات فى المخاطر الإئتمانية للإلتزام عدم اتساق محاسبى ضمن الأرباح أو الخسائر أو أدت إلى زيادته ، فإنه يجب على المنشأة أن تعرض جميع المكاسب أو الخسائر من ذلك الإلتزام (بما فى ذلك أثار التغيرات فى المخاطر الإئتمانية لذلك الإلتزام) ضمن الأرباح أو الخسائر.

٥/٦/١١/٣ الأصول المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- يجب أن يتم الإعراف ، ضمن الدخل الشامل الآخر، بمكسب أو خسارة من الأصل المالى الذى يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، بإستثناء مكاسب أو خسائر الإضمحلال ومكاسب وخسائر صرف العملات الاجنبية إلى ان يتم الإستبعاد من الدفاتر للأصل المالى أو إعادة تبويبه. وعندما يتم الإستبعاد من الدفاتر للأصل المالى فإنه يعاد تبويب المكسب أو الخسارة المُجمعة التى تم الإعراف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر وذلك من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب .

وإذا تمت إعادة تبويب الأصل من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يجب على المنشأة أن تحاسب عن المكسب أو الخسارة المُجمعة التى تم الإعراف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر . ويتم الإعراف بالفائدة التى تم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلى ضمن الأرباح أو الخسائر.

١٢/٣ المخصصات :

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلزام حال (قانونى أو حكمى) أو إلزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث فى الماضى ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق خارج لموارد ومنافع إقتصادية مستقبلية لتسوية ذلك الإلزام ويمكن عمل تقدير موثق لمبلغ الإلزام، وإذا ما كان هناك تأثيراً هاماً للقيمة الزمنية للنقود فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم - قبل الضرائب - لأخذ هذا التأثير فى الاعتبار، هذا ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير لها.

١٣/٣ الإقتراض و تكلفة الإقتراض :

- الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية:

يتم الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الإئتمانية التى تحصل عليها الشركة بالقيمة العادلة مخصصاً منها تكلفة المعاملة، ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الإعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصصاً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها فى تاريخ الإستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- تكلفة الإقتراض:

يتم تسجيل تكلفة الإقتراض كمصروفات تحمل على العام المالية التى تكبدت فيها الشركة هذه التكلفة ويتم رسملة تكاليف الإقتراض المتكبدة لتمويل الأصول الثابتة خلال فترة الإنشاء وذلك حتى يصبح الأصل جاهز للإستخدام من الناحية الإقتصادية.

أ. بدء الرسملة:

تبدأ رسملة تكلفة الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض عند توافر الشروط التالية:

- يتم الإنفاق على الأصل.
- تكبد المنشأ تكلفة إقتراض.
- تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للإستخدام فى الأغراض المحددة له أو بيعه للغير محل تنفيذ فى الوقت الحالى.

ب. تعليق الرسملة:

يجب التوقف عن رسملة تكلفة الإقتراض خلال الفترات التى تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل.

ج. التوقف عن الرسملة :

- يجب الإنتهاء من عملية رسملة تكلفة الإقتراض عندما يتم الإنتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض للإستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير.
- عندما يتم الإنتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض ويكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء باقى الأجزاء فإنه يتعين التوقف عن رسملة تكلفة الإقتراض على الأجزاء المنتهية طالما تم الإنتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للإستخدام فى الأغراض المحددة أو لبيعها للغير.

١٤/٣ عقود الإيراد مع العملاء :

١/١٤/٣ تطبيق المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤٨) :

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ التى يجب على المنشأة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمى القوائم المالية عن طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل، ولتحقيق هذا الهدف فإن المبدأ الأساسى لهذا المعيار هو أنه يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد بصورة تعكس إنتقال السلع أو أداء الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه فى مقابل تلك السلع أو الخدمات ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل : العقد هو اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقاً وإلتزامات واجبة النفاذ وتطبق على كل عقد تم الإتفاق عليه مع العميل و يفى بمعايير محددة.

الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء فى العقد : يحتوى العقد على عهود بتحويل سلعة أو خدمة للعميل، تستخدم المنشأة ذات الطريقة لقياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بالالتزام الأداء بتحويل كل سلعة أو خدمة مميزة بذاتها فى السلسلة إلى العميل.

الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة : يجب على المنشأة أن تأخذ فى الاعتبار شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة. وسعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل قد يتضمن المقابل المتعهد به فى عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما. تؤثر طبيعة وتوقيت ومبلغ المقابل المتعهد به من قبل العميل على تقدير سعر المعاملة.

الخطوة الرابعة : توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء فى العقد : الهدف من توزيع سعر المعاملة هو أن تقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء (أو سلعة أو خدمة مميزة بذاتها) بمبلغ يعكس المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل لتحقيق الهدف من التوزيع، تقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء يتم تحديده فى العقد على أساس سعر بيع نسبي مستقل. إذا كان سعر البيع غير ملحوظ تقوم المنشأة بتقديره فى بعض الأحيان يتضمن سعر المعاملة خصما أو مبلغا متغيرا من المقابل يتعلق بالكامل بجزء من العقد تحدد المتطلبات عند تخصيص المنشأة الخصم أو المقابل المتغير لواحد أو أكثر و لكن ليس كل التزامات الأداء (أو السلع المميزة أو الخدمات) فى العقد.

الخطوة الخامسة : تحقيق الإيراد : تعترف المنشأة بالإيراد عندما تفى بالالتزام أداء عن طريق تحويل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل و ذلك عندما يحصل العميل على السيطرة على السلعة أو الخدمة. قيمة الإيرادات المعترف بها هو المبلغ المخصص لإلتزام الأداء الذى تم الوفاء به. قد يتم الوفاء بالالتزام الأداء فى وقت بنقل البضائع إلى العميل أو نقل الخدمات إلى العميل. بمرور الوقت تعترف المنشأة بالإيرادات عن طريق اختيار طريقة مناسبة لقياس تقدم المنشأة نحو الوفاء الكامل بالالتزام الأداء.

٢/١٤/٣ الاعتراف بالإيراد - تحديد العقد :

تتم المحاسبة عن عقود الإيراد مع العملاء ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند استيفاء جميع الضوابط التالية:

- أ. أطراف العقد قد اتفقت على العقد (خطياً، أو شفاهة، أو وفقاً لممارسات تجارية معتادة أخرى) وأن تكون متعده بأداء إلتزاماتها.
- ب. بإمكان المنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التى سيتم تحويلها.
- ج. بإمكان المنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات التى سيتم تحويلها.
- د. للعقد مضمون تجارى (أى أن يكون من المتوقع ان تتغير المخاطر، أو توقيت، أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد).
- هـ. من المرجح ان تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذى سيكون لها حق فيه فى مقابل السلع أو الخدمات التى سيتم تحويلها إلى العميل. وفى تقييم ما إذا كانت قابلية مبلغ المقابل للتحصيل مرجحة، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ فى الإعتبار فقط قدرة العميل ونيته فى أن يسدد ذلك المبلغ عندما يصبح مستحقاً. وقد يكون مبلغ المقابل الذى سوف يكون للمنشأة الحق فيه أقل من السعر المبين فى العقد إذا كان المقابل متغيراً نظراً لأن المنشأة قد تمنح العميل تخفيضاً سعرياً.

- إذا استوفى عقد مع عميل ضوابط الاعتراف بالإيراد عند نشأة العقد، فلا يجوز للمنشأة أن تعيد تقييم تلك الشروط ما لم يكن هناك مؤشر على حدوث تغير جوهري فى الحقائق والظروف المحيطة بالعقد عند نشأته. فعلى سبيل المثال، إذا حدث تدهور جوهري فى قدرة العميل على سداد المقابل، فيجب على المنشأة أن تقوم بإعادة تقييم ما إذا كان من المرجح أن تُحصل المقابل الذى سينشأ لها الحق فيه نظير السلع أو الخدمات المتبقية التى سيتم تحويلها إلى العميل.

- عندما لا يستوفى عقد مع عميل ضوابط الاعتراف بالإيراد وتحصل المنشأة على المقابل من العميل، فإنه يجب على المنشأة أن تعترف بالمقابل المستلم على أنه إيراد فقط عند وقوع أياً من الحدثين التاليين:

- أ. لم تعد على المنشأة إلتزامات متبقية بتحويل سلع أو خدمات إلى العميل، كما أن جميع، أو ما يقارب جميع، المقابل المتعهد به من قبل العميل قد تم استلامه من قبل المنشأة، وغير قابل للرد.
- ب. تم إنهاء العقد، والمقابل المستلم من العميل غير قابل للرد.

- يجب على المنشأة أن تعترف بالمقابل المستلم من العميل على أنه إلتزام إلى أن يقع أحد الحدثين الواردين فى الفقرة السابقة أو إلى أن يتم استيفاء ضوابط الإقرار بالإيراد لاحقاً. وتبعاً للحقائق والظروف المتعلقة بالعقد، فإن الإلتزام الذى تم الإقرار به يمثل إلتزام المنشأة إما بتحويل سلع أو خدمات فى المستقبل أو برد المقابل المستلم. وفى أى من الحالتين، فإن الإلتزام يجب قياسه بمبلغ المقابل المستلم من العميل.

٣/١٤/٣ تحديد الإلتزامات الأداء :

- يجب على المنشأة عند نشأة العقد تقييم السلع أو الخدمات المتعهد بها فى العقد مع العميل ويجب عليها تحديد كل تعهد بتحويل أى مما يلى إلى العميل على أنه إلتزام أداء:
أ. سلعة أو خدمة (أو حزمة سلع أو خدمات) مميزة بذاتها.

ب. سلسلة من سلع أو خدمات مميزة بذاتها ومتماثلة بشكل كبير ويتم تحويلها إلى العميل بذات النمط.

٣/١٤/٤ القياس - تحديد سعر المعاملة :

- يجب على المنشأة أن تأخذ فى الإعتبار شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة. وسعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل باستثناء المبالغ التى يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف أخرى (على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة). قد يتضمن المقابل المتعهد به فى عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما.

- وعند تحديد سعر المعاملة يجب على المنشأة أن تأخذ فى الإعتبار تأثير جميع ما يلى :

أ. المقابل المتغير.

ب. القيود على تقديرات المقابل المتغير.

ج. وجود مكون تمويلي هام فى العقد.

د. المقابل غير النقدي.

هـ. المقابل واجب السداد إلى العميل.

٣/١٤/١ القياس - المقابل المتغير :

إذا كان المقابل المتعهد به فى العقد يتضمن مبلغاً متغيراً، فيجب على المنشأة أن تقوم بتقدير المبلغ الذى سيكون للمنشأة حق فيه فى مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل. وذلك باستخدام إحدى الطريقتين التاليتين :

أ. القيمة المتوقعة - وهى مجموع المبالغ المرجحة بنسبة احتمالها فى نطاق مبالغ المقابل الممكنة. وقد تكون القيمة المتوقعة تقديراً مناسباً للمقابل المتغير إذا كان لدى المنشأة عدد كبير من العقود ذات الخصائص المتشابهة.

ب. المبلغ الأكثر ترجيحاً - وهو المبلغ الأكثر ترجيحاً هو المبلغ الوحيد الأكثر ترجيحاً فى نطاق مبالغ المقابل الممكنة (أى النتيجة الوحيدة الأكثر ترجيحاً للعقد). قد يكون المبلغ الأكثر ترجيحاً تقديراً مناسباً لمبلغ المقابل المتغير إذا كان للعقد نتيجتين ممكنتين فقط (على سبيل المثال، إما أن تحقق المنشأة مكافأة أداء أو لا تحققها).

- يمكن أن يتغير مبلغ المقابل نظراً للخصومات، أو التخفيضات، أو رد المبالغ، أو استحقاقات تسوى عند الشراء مستقبلاً، أو الإمتيازات السعرية، أو الحوافز، أو مكافآت الأداء، أو الغرامات، أو البنود الأخرى المشابهة. ويمكن أن يتغير المقابل المتعهد به - أيضاً - إذا كان حق المنشأة فى المقابل يتوقف على وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي. على سبيل المثال، سيكون مبلغ المقابل متغيراً إذا ما تم إما بيع منتج مع حق الإرجاع أو التعهد بمبلغ ثابت على أنه مكافأة أداء فى حالة تحقيق نقطة إنجاز محددة.

- يجب على المنشأة أن تعترف بالإلتزام رد مبلغ إذا استلمت المنشأة مقابلاً من عميل وتتوقع رد بعض أو كامل ذلك المقابل إلى العميل. ويتم قياس الإلتزام برد المبلغ بمبلغ المقابل المستلم (أو المستحق السداد) الذى لا تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه (أى المبالغ التى لم يتم تضمينها فى سعر المعاملة). ويجب تحديث إلتزام رد المبلغ (والتغير المقابل فى سعر المعاملة، وبناءً عليه، التغير فى الإلتزام المتعلق بالعقد) فى نهاية كل فترة يتم اعداد تقارير عنها نتيجة التغيرات فى الظروف.

٣/١٤/٢ وجود مكون تمويل مهم فى العقد :

- يجب على المنشأة عند تحديد سعر المعاملة تعديل مبلغ المقابل المتعهد به ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان توقيت الدفعات الذى تم الاتفاق عليه بين أطراف العقد (إما صراحة أو ضمناً) يقدم للعميل أو المنشأة منفعة هامة

تمويل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل. وفي تلك الظروف فإن العقد يتضمن مكون تمويل هام. وقد يوجد مكون تمويل هام بغض النظر عما إذا كان التمويل المتعهد به منصوص عليه صراحة في العقد أو ضمناً من خلال شروط السداد المتفق عليها بين أطراف العقد.

- يجب على المنشأة أن تستخدم معدل الخصم الذي تعكسه معاملة تمويل منفصلة بين المنشأة وعميلها عند نشأة العقد. وذلك المعدل يعكس الخصائص الائتمانية للطرف الحاصل على التمويل في العقد وبالإضافة إلى أي رهن أو ضمان يقدمه العميل أو المنشأة، بما في ذلك الأصول التي يتم تحويلها بموجب العقد. قد تكون المنشأة قادرة على تحديد هذا المعدل وذلك بتحديد المعدل الذي يخصم المبلغ الاسمي للمقابل المتعهد به إلى السعر النقدي الذي يسدده العميل مقابل السلع أو الخدمات عند (أو على مدار) تحويلها له. وبعد نشأة العقد لا يجوز للمنشأة تحديث معدل الخصم بالتغيرات في معدلات الفائدة أو الظروف الأخرى (مثل التغير في تقييم مخاطر ائتمان العميل).
- يجب على المنشأة عرض آثار التمويل (الفائدة الدائنة والفائدة المدينة) في قائمة الأرباح أو الخسائر بشكل منفصل عن الإيرادات من العقود مع العملاء. وعند المحاسبة عن عقد مع عميل يتم الاعتراف بالفائدة الدائنة أو الفائدة المدينة فقط بالقدر الذي نشأ عنه أصل من العقد (أو المبلغ المستحق التحصيل) أو التزام عن العقد.

٣/٤/١٤/٣ المقابل غير النقدي :

- لتحديد سعر المعاملة للعقود التي يتعهد فيها العميل بمقابل في صورة غير نقدية فإنه يجب على المنشأة قياس المقابل غير النقدي (أو التعهد بمقابل غير نقدي) بالقيمة العادلة، وإذا كانت المنشأة غير قادرة على تقدير القيمة العادلة للمقابل غير النقدي بشكل معقول فإنه يجب عليها قياس المقابل بشكل غير مباشر بالرجوع إلى أسعار البيع الحرة للسلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل (أو فئة عملاء) بتبادلها مع المقابل.

٤/٤/١٤/٣ المقابل الواجب السداد للعميل :

- يتضمن المقابل الواجب السداد للعميل بالمبالغ النقدية التي تسدها أو تتوقع أن تسدها المنشأة إلى العميل (أو إلى أطراف أخرى تشتري سلع أو خدمات المنشأة من العميل). ويتضمن المقابل الواجب السداد إلى العميل أيضاً الإستحقاقات المتعلقة بالشراء مستقبلاً أو البنود الأخرى (على سبيل المثال، الكوبونات وقسائم الشراء) التي يمكن استخدامها مقابل المبالغ المستحقة للمنشأة (أو أطراف أخرى تشتري سلع أو خدمات المنشأة من العميل). ويجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن المقابل الواجب السداد إلى العميل على أنه تخفيض في سعر المعاملة، ومن ثم تخفيض في الإيراد إلا إذا كان السداد للعميل يتم مقابل سلعة أو خدمة مميزة بذاتها يحولها العميل إلى المنشأة. وإذا كان المقابل الواجب السداد إلى العميل يتضمن مبلغاً متغيراً فيجب على المنشأة أن تقدر سعر المعاملة (بما في ذلك تقييم مدى وجود قيود على تقدير المقابل المتغير)، أما إذا كان المقابل الواجب السداد إلى العميل تسديداً لمقابل سلعة أو خدمة مميزة بذاتها من العميل فعندئذ يجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن شراء السلعة أو الخدمة بنفس الطريقة التي تقوم بالمحاسبة بها عن المشتريات الأخرى من الموردين.

٥/١٤/٣ تكاليف العقد :

١. التكاليف الإضافية للحصول على عقد :

يجب على المنشأة أن تعترف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف. وبخلاف ذلك يجب الإعراف بتكاليف الحصول على عقد على أنها مصروف عند تكبدها، إذا كان سيتم تكبدها بغض النظر عما إذا كان العقد قد تم الحصول عليه أم لا، إلا إذا قبل العميل صراحة تحمل تلك التكاليف بغض النظر عما إذا كان قد تم الحصول على العقد أم لا.

٢. تكاليف الوفاء بعقد :

إذا كانت التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع عميل لا تقع ضمن نطاق معيار آخر (على سبيل المثال معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون أو معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها أو معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة فيجب على المنشأة أن تعترف بالتكاليف المتكبدة للوفاء بالعقد كأصل فقط إذا كانت تلك التكاليف تستوفي كل الشروط التالية :

- أ. أن تتعلق التكاليف بشكل مباشر بعقد أو بعقد متوقع والذي بإمكان المنشأة تمييزه بشكل محدد (على سبيل المثال، التكاليف المتعلقة بالخدمات التي سيتم تقديمها بموجب تجديد عقد حالي أو تكاليف تصميم أصل سيتم تحويله بموجب عقد محدد لم يتم اعتماده بعد).

ب. أن التكاليف ستؤدى إلى توليد أو تحسين موارد المنشأة التى سيتم استخدامها فى الوفاء (أو الاستمرار فى الوفاء) بالتزامات أداء فى المستقبل.

ج. من المتوقع استرداد التكاليف.

٦/١٤/٣ توزيعات من الشركات المستثمر فيها:

يتم الاعتراف بايراد التوزيعات بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة فى التاريخ الذى ينشأ فيه حق للشركة فى تحصيل تلك التوزيعات.

٧/١٤/٣ أرباح بيع الإستثمارات:

يتم الاعتراف بأرباح بيع الإستثمارات المالية فور ورود ما يفيد نقل ملكيتها إلى المشتري وذلك على أساس الفرق بين سعر البيع وقيمتها الدفترية فى تاريخ البيع.

٨/١٤/٣ إيرادات التأجير

تسجل إيرادات التأجير على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٩/١٤/٣ إيرادات الفوائد:

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلى المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

١٥/٣ رأس المال:

أ. الأسهم العادية :

يتم إثبات التكاليف المباشرة المتعلقة بأصدار الأسهم العادية وخيارات الأكتتاب فى الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية.

ب. إعادة شراء وإعادة إصدار أسهم رأس المال:

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والمتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء، يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها كتخفيض لحقوق الملكية.

عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة فى حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة ضمن الاحتياطات.

ج. توزيعات الأرباح:

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام فى الفترة التى يتم فيها إعلان التوزيع بقرار من الجمعية العامة للشركة.

١٦/٣ نصيب السهم الأساسى فى الأرباح:

يتم احتساب نصيب السهم الأساسى فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهماتهم فى الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية.

١٧/٣ الاحتياطي القانونى:

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسى للشركة يتم استقطاع نسبة ٥٪ من صافى الأرباح السنوية لتكوين احتياطي قانونى غير قابل للتوزيع . ويتم التوقف عن تجنيب هذه المبالغ متى بلغ رصيد الاحتياطي القانونى قدرأ يوازى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ومتى إنخفض رصيد الاحتياطي عن النسبة المذكورة بتعين العودة إلى الإقتطاع مرة أخرى.

١٨/٣ حصة العاملين فى الأرباح:

يحق للعاملين حصة فى الأرباح تعادل نسبة ١٠% مما يتقرر توزيعه نقدا وبما لا يزيد على مجموع أجورهم السنوية، ويتم الاعتراف بحصة العاملين فى الأرباح كتوزيعات ارباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام خلال الفترة المالية التى قام فيها مساهمى الشركة باعتماد هذا التوزيع ونظراً لان توزيع الأرباح هو حق أصيل لمساهمى الشركة فلا يتم الاعتراف بالالتزام قبل العاملين فى الأرباح التى لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة .

١٩/٣ ضريبة الدخل :

تتضمن ضرائب الدخل على أرباح العام كلاً من ضريبة الدخل الجارية عن العام والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة مخصومة من البند المتعلق بها ضمن حقوق الملكية.

أ. ضريبة الدخل الجارية :

يتم إثبات ضرائب الدخل على صافى الربح الخاضع للضرائب باستخدام أسعار الضرائب السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ب. الضريبة المؤجلة :

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة على أساس القيم المتوقع تحقيقها لكلاً من الأصول والإلتزامات وذلك باستخدام أسعار الضرائب السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضرائب فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢٠/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال:

- تقوم إدارة الشركة بالعمل على تحقيق أهداف وسياسات إدارة رأس مال الشركة والتي تتضمن ما يلي:
- تحقيق الإستغلال الأمثل لموارد الشركة.
- التعامل مع عملاء تتمتع بدرجة عالية من الملاءة المالية منخفضة المخاطر.
- التأكد من الإلتزام بالأنظمة والقوانين الموضوعه لحماية الإستثمار.
- التأكد من الإلتزام بالإجراءات والقواعد التي تصدرها الجهات الحكومية، والتأكد من الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية.
- التحقق من توافر الرقابة والمتابعة للنشاط.

٢١/٣ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة :

- القيمة العادلة للأدوات المالية :

تمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والإلتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والعملاء وبعض الحسابات المدينة، كما تتضمن الإلتزامات المالية الموردين وبعض الحسابات الدائنة والقروض والسلفيات. طبقاً لأسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول وإلتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية فى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية:

أ. خطر العملات الأجنبية :

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغييرات فى سعر الصرف والذى يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية.

ب. خطر سعر الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة فى التغيير فى أسعار الفائدة الذى قد يكون له تأثير على نتائج الأعمال، ويعتبر هذا الخطر محدوداً.

ج. خطر السيولة :

تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الإحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الإئتمانية المتاحة ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف للإحتفاظ بمرونة فى التمويل من خلال الإحتفاظ بخطط ائتمانية معرزة متاحة.

د. إدارة مخاطر رأس المال :

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الإستمرار بما يحقق عائد للشركاء وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التى تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال أو زيادة جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة.

تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي القروض والسلفيات مخصوماً منها النقدية، ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة.

٢٢/٣ قائمة التدفقات النقدية :

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشتمل النقدية وما في حكمها على أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل قصيرة الأجل، لا تتعدى ثلاثة أشهر.
يتم إثبات النقدية المحصلة من بنوك سحب على المكشوف أو المسدد منها ضمن أنشطة التمويل نظراً لأنها تعتبر تسهيلات إئتمانية تحصل عليها الشركة لتمويل أنشطتها المختلفة.

٢٣/٣ الارتباطات التعاقدية في إقتناء أصول ثابتة في المستقبل :

يتم الإفصاح عن أية ارتباطات تعاقدية لإقتناء أصول طويلة الأجل تلتزم بها الشركة (إن وجدت) والتي قد ينشأ عنها تدفق خارج للموارد الاقتصادية في المستقبل.

٢٤/٣ الالتزامات العرضية والمسئوليات الاحتمالية :

يتم الإفصاح عن أية إلتزامات عرضية ومسئوليات احتمالية تلتزم بها الشركة (إن وجدت) والتي قد ينشأ عنها تدفق خارج للموارد الاقتصادية في المستقبل.

٢٥/٣ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة :

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركاء والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها أو الخاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

٢٦/٣ الأرقام المقارنة :

يتم إعادة تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتماشى مع التغييرات في عرض القوائم المالية للفترة الحالية إن وجدت.

٢٧/٣ مزايا العاملين :

نظام التأمينات والمعاشات :

يوجد لدى الشركة نوع واحد من نظم المعاشات وهو نظام الإشتراكات المحددة وفيه تساهم الشركة والعاملين بسداد نسب ثابتة من الأجور إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أساس إلزامي ويقتصر إلتزام الشركة في قيمة مساهمتها وتحمل مساهمتها ضمن تكلفة الاجور وما في حكمها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٢٨/٣ الشامل الآخر:

الدخل الشامل الآخر :

يشمل بنود الدخل والمصروف بما في ذلك تسويات إعادة التبويب والتي لا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية.

إجمالي الدخل الشامل :

هو التغيير في حقوق الملكية خلال العام والنتائج عن معاملات وأحداث أخرى بخلاف المعاملات مع المساهمين بصفتهم، ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كلا من "الأرباح أو الخسائر" و "الدخل الشامل الآخر".

٢٩/٣ مصادر استنباط القيمة العادلة:

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أعلاه من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للاصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات في تاريخ القوائم المالية المستقلة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لم يتم تداولها في سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات وافتراضات ملائمة تعتمد على أحوال السوق في تاريخ القوائم المالية المستقلة مع تعديلها كلما كان ذلك ضرورياً بما يتوافق مع الاحداث والظروف المحيطة بالشركة ومعاملاتها مع الغير.

٣٠/٣ فروق العملة المحملة على قائمة الدخل الشامل:

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والتمثلة في إصدار الملحق (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل عام ٢٠١٥ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، والذي يتناول المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الأثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية حالياً، فيما بعد المدى الزمني لسريان هذا الملحق، وهذه المعالجات كمايلي:

١. يمكن للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحركات سعر الصرف غير العادية بإقتناء أصول ثابتة و/أو إستثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) و / أو أصول حق إنتفاع عن عقود تأجير، ممولة بالتزامات قائمة في ذلك التاريخ بعملات أجنبية، أن تقوم بالإعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة رصيد الألتزام القائم المتعلق بها في تاريخ تحريك سعر الصرف بإستخدام سعر الصرف في تاريخ تحريك سعر الصرف. ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة.

٢. إستثناء من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" الخاصة بالإعتراف بفروق العملة، يمكن للمنشأة التي تأثرت نتائج أعمالها بصافي أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحريك سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالإعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بفروق العملة المدبنة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية يوم ٦ مارس ٢٠٢٤، بإستخدام سعر الإقفال في ذات التاريخ وفقاً للملحق (هـ) من المعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤. وذلك بإعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحركات سعر صرف العملات الأجنبية غير الاعتيادية.

هذا وقد قررت إدارة الشركة تطبيق المعالجة المحاسبية رقم (٢) حيث بلغت فروق العملة المحملة على قائمة الدخل الشامل مبلغ ٦٣٦ ٩٤١ ٢٢٥ جنيه مصري عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

٣١/٣ إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وبتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيير المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعيير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة".	١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير".	لا يوجد تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعـاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولى بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره.
٢- تماشياً مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها"، كما تم إضافة الفقرات ٢٢(أ) و ٨٠(ج) و ٨٠(د) إلى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة.	لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.		تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولى بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.
	قد تختار الشركة أن تقيس بنود النباتات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة		

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	في الزصيد الافتتاحي بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.		
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الإستثمار العقاري"	<p>١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للإستثمارات العقارية.</p> <p>٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" 	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك <u>بأثر رجعي</u> ، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"	<p>١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التنقيب والتقييم.</p> <p>٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتأمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.</p>	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك <u>بأثر رجعي</u> ، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره.

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"	تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (٥-١)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (أ٥) - (ج٥) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها").	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة.	تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولى بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدققاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغى معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم إجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الإستثمار العقاري".	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المستقلة من تطبيق هذا المعيار.	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الإستثمار العقاري"	تم إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الإستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل الية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم إضافة وجوب اثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة للإستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغيير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر لمرة واحدة في عمر الأصل أو الإستثمار مع مراعاة الفقرتين (٣٥) و (٣٥ب) من المعيار.	لا يوجد تأثير محتمل حيث لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول	يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولى بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.

شركة جولدن تكتس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القوائم المالية المستقلة"	تم إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الإستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الإستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إكمانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام تلك الطريقة.	تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أوبعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.
معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"	تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم إستيفاءها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحوظات الإرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للإستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للإستبدال.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك. عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك: • عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولى. • عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة - المتراكمة في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولى.
التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة	لا يوجد تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة.	يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصرى

المعايير التى تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	<p>بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربونى أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله فى سوق الكربون الطوعى. (Voluntary Carbon Market "VCM")</p> <p>هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجارى لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطورى المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبى الواجب تطبيقه.</p> <p>يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولى والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.</p>		

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصرى

٤. أصول ثابتة - بالصافى :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤	أراضى	مبانى وإنشاءات	تجهيزات	الات ومعدات واجهزة	وسائل نقل وانتقال	عدد ودوات واجهزة اطفاء حريق	اثاث ومعدات مكتبية	الإجمالى	
التكلفة فى أول يناير ٢٠٢٤	٣٠٠.٦٦٨.٨٤٤	٥٣٠.١٩٦.٩٨٤	١٩٧.٣٤٧	١٧٦.٤٠١.٩٥٨	١.٤٨٣.٧٧٧	٢.٣٧٧.٧٦٧	٧.٥٢٦.٠١١	١.٠١٨.٨٥٢.٦٨٨	
إضافات الفترة	--	٢.٦٢٤.٧١٣	--	٥٣.٤١٤.٤٤٨	--	٤٤٧.٥٢٢	١.٩٠٢.٢٣٠	٥٨.٣٨٨.٩١٣	
فائض إعادة التقييم	٧٢.٥٠١.٣٥٧	٢٥٩.٧٧٧.٨٣١	--	--	--	--	--	٣٣٢.٢٧٩.١٨٨	
التكلفة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٧٣.١٧٠.٢٠١	٧٩٢.٥٩٩.٥٢٨	١٩٧.٣٤٧	٢٢٩.٨١٦.٤٠٦	١.٤٨٣.٧٧٧	٢.٨٢٥.٢٨٩	٩.٤٢٨.٢٤١	١.٤٠٩.٥٢٠.٧٨٩	
مجمع الإهلاك فى أول يناير ٢٠٢٤	--	٥٣.٠١.٩٧٠	١٩٧.٣٤٦	١.٠٥.٢٧٣.٣٩١	١.٤٨٣.٧٥٩	١.٦١٩.٤٨١	٥.٨٨٣.٥٨٩	١١٩.٧٥٩.٥٣٦	
إهلاك الفترة	--	٥.٧٥٢.٤٣١	--	٦.٧٢٠.٨٨٤	--	٦٥.٠٨٦	١٦٠.٩٨٧	١٢.٦٩٩.٣٨٨	
مجمع الإهلاك فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	--	١١.٠٥٤.٤٠١	١٩٧.٣٤٦	١١١.٩٩٤.٢٧٥	١.٤٨٣.٧٥٩	١.٦٨٤.٥٦٧	٦.٠٤٤.٥٧٦	١٣٢.٤٥٨.٩٢٤	
الصافى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٧٣.١٧٠.٢٠١	٧٨١.٥٤٥.١٢٧	١	١١٧.٨٢٢.١٣١	١٨	١.١٤٠.٧٢٢	٣.٣٨٣.٦٦٥	١.٢٧٧.٠٦١.٨٦٥	
الأصول المهلكة دفترى بالكامل	--	--	١٩٧.٣٤٧	٨٤.٦٧٥.٨٢٩	١.٤٨٣.٧٧٦	١.٢٠٣.٠٦٨	٥.٠٦٠.٤١٥	٩٢.٦٢٠.٤٣٥	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أراضى	مبانى وإنشاءات	تجهيزات	الات ومعدات واجهزة	وسائل نقل وانتقال	عدد ودوات واجهزة اطفاء حريق	اثاث ومعدات مكتبية	الإجمالى	
التكلفة فى أول يناير ٢٠٢٣	٢.٤٦١.٣٥٧	٣٥٠.٢١٧.٧٤٣	١٩٧.٣٤٧	١١٦.٦٦٨.٤٤٥	١.٤٨٣.٧٧٧	١.٨٦٦.٣٨١	٦.٣٠٦.٦١٧	١.٦٤.٠٠٥.٦٦٧	
إضافات عام ٢٠٢٣	--	٣.٦٥٨.٥٨٤	--	٤٦.٤٣٩.٩٩٩	--	٥١١.٣٨٦	١.٢١٩.٣٩٤	٥١.٨٢٩.٣٦٣	
فروق تقييم عملة	--	--	--	١٣.٢٩٣.٥١٤	--	--	--	١٣.٢٩٣.٥١٤	
فائض إعادة التقييم	٢٩٨.٢٠٧.٤٨٧	٤٩١.٥١٦.٦٥٧	--	--	--	--	--	٧٨٩.٧٢٤.١٤٤	
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠٠.٦٦٨.٨٤٤	٥٣٠.١٩٦.٩٨٤	١٩٧.٣٤٧	١٧٦.٤٠١.٩٥٨	١.٤٨٣.٧٧٧	٢.٣٧٧.٧٦٧	٧.٥٢٦.٠١١	١.٠١٨.٨٥٢.٦٨٨	
مجمع الإهلاك فى أول يناير ٢٠٢٣	--	١٦.٠٦٦.١٥٩	١٩٧.٣٤٦	٩١.١٧٥.٠٨٠	١.٤٨٣.٧٥٩	١.٤١٥.٩٥٣	٥.٤١٣.٣١٦	١١٥.٧٥١.٦١٣	
إهلاك عام ٢٠٢٣	--	٦.٤٨٤.٩٧١	--	١٤.٠٩٨.٣١١	--	٢.٠٣.٥٢٨	٤٧٠.٢٧٣	٢١.٢٥٧.٠٨٣	
تسويات فائض إعادة التقييم	--	(١٧.٢٤٩.١٦٠)	--	--	--	--	--	(١٧.٢٤٩.١٦٠)	
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	--	٥٣.٠١.٩٧٠	١٩٧.٣٤٦	١.٠٥.٢٧٣.٣٩١	١.٤٨٣.٧٥٩	١.٦١٩.٤٨١	٥.٨٨٣.٥٨٩	١١٩.٧٥٩.٥٣٦	
الصافى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠٠.٦٦٨.٨٤٤	٥٢٤.٨٩٥.٠١٤	١	٧١.١٢٨.٥٦٧	١٨	٧٥٨.٢٨٦	١.٦٤٢.٤٢٢	٨٩٩.٠٩٣.١٥٢	
الأصول المهلكة دفترى بالكامل	--	--	١٩٧.٣٤٧	٧٧.٠٩٤.٨٠٢	١.٤٨٣.٧٧٦	١.١٩٩.٤٨٢	٥.٠٥٣.٦٩٢	٨٥.٠٢٩.٠٩٩	

* تم استخدام التعديل الإختبارى فى المعيار المحاسبى رقم ١٠ - الأصول الثابتة، نموذج إعادة التقييم وذلك وفقاً لدراسة القيمة العادلة لكل من الأراضى والمبانى والمعدة بمعرفة مستشار مالى مستقل بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢٣، وتم تحديث الدراسة بأثر تحرير سعر صرف العملات الأجنبية فى ٦ مارس ٢٠٢٤، ونتج عنها زيادة فى فائض إعادة التقييم بمبلغ ٣٣٢.٢٧٩.١٨٨ جنيه مصرى أدرجت بقائمة الدخل الشامل.

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

٥. مشروعات تحت التنفيذ :

الرصيد في أول يناير ٢٠٢٤	إضافات	محول للأصول الثابتة	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
٥٥ ٢٠٨ ٤٢٧	٧ ٧٨٨ ٦٧٦	(٥٠ ١١٧ ٩٢٠)	١٢ ٨٧٩ ١٨٣
١ ١٠٢ ٢٠٦	٥ ٠٢٦ ٠٨١	(١ ١٠٢ ٢٠٦)	٥ ٠٢٦ ٠٨١
٥٦ ٣١٠ ٦٣٣	١٢ ٨١٤ ٧٥٧	(٥١ ٢٢٠ ١٢٦)	١٧ ٩٠٥ ٢٦٤

الات ومعدات تحت التركيب
دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة

٦. استثمارات مالية بالقيمة العادلة :

إسم الشركة	عدد الأسهم / الحصص المملوكة	القيمة الإسمية للسهم	القيمة الإسمية للاسهم	نسبة المساهمة	قيمة الإستثمار	الإنخفاض في قيمة الإستثمار	صافي قيمة الإستثمار في ٢٠٢٤/٦/٣٠	صافي قيمة الإستثمار في ٢٠٢٣/١٢/٣١
الشركة المصرية للتجارة والتسويق	٤ ٠٠٠ سهم	١٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	%٢,١٥	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	--	--
شركة تنمية المنطقة الصناعية الحرة شرق بورسعيد – الفارما*	١ ٢٩٩ سهم	٥٠	٢٨ ١٥٢	%٠,٠٩	٢٨ ١٥٢	--	٢٨ ١٥٢	٢٨ ١٥٢
شركة العاشر للتنمية والإستثمار العقاري	٣١٦ ٢٠٤ سهم	١٠	٣ ١٦٢ ٠٤٠	%٢,٥٣	٢ ٢٣٧ ٥٠٠	--	٢ ٢٣٧ ٥٠٠	٢ ٢٣٧ ٥٠٠
شركة جودنيوز إنترناشيونال (جريدة العالم اليوم)	٧١ ٦٠٠ سهم	١ دولار	٧١ ٦٠٠ دولار	%٢	٢٤٣ ٤٤٠	٢٤٣ ٤٤٠	--	--
الشركة السياحية المتعددة / نادي العاصمة	١ سهم	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	%١	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	--	--
شركة مصر أفريقيا للإستيراد والتصدير	١٠٠ حصة	٥٠٠ دولار	٥٠ ٠٠٠ دولار	%١٠	١٧٠ ٧٧٧	١٧٠ ٧٧٧	--	--
الشركة الفلسطينية الدولية للملابس الجاهزة			٢٥٢ ٠٤٢	%٣٣,٣٣	٢٥٢ ٠٤٢	٢٥٢ ٠٤٢	--	--
شركة توريد هب للتجارة	٣ حصة	١٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	%٢٥	٣٠ ٠٠٠	--	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
			٣ ٣٨١ ٩١١		٣ ٣٨١ ٩١١	١ ٠٨٦ ٢٥٩	٢ ٢٩٥ ٦٥٢	٢ ٢٩٥ ٦٥٢

* النسبة المسددة من الإستثمار ٢٥%.

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

٧. استثمارات مالية في شركات تابعة :

إسم الشركة	عدد الأسهم المملوكة	القيمة الإسمية للسهم	القيمة الإسمية للأسهم	نسبة المساهمة	قيمة الإستثمار في ٢٠٢٤/٦/٣٠	قيمة الإستثمار في ٢٠٢٣/١٢/٣١
شركة صباغى جولدن تكس*	١ ٤٤٠ ٠٠٠	٥ دولار	٧ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار	٩٠%	١١ ٢٦٦ ٢٥٤	١١ ٢٦٦ ٢٥٤
					<u>١١ ٢٦٦ ٢٥٤</u>	<u>١١ ٢٦٦ ٢٥٤</u>

* قررت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٢٢ الموافقة بالإجماع على وضع الشركة تحت التصفية.

٨. أصول/إلتزامات ضريبية مؤجلة :

الرصيد في أول يناير ٢٠٢٤		الضريبة المؤجلة المتعلقة بعناصر الدخل المتعلق بالآخر		الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
أصل	إلتزام	(إيراد)	(مصروف)	أصل	إلتزام
--	(١٠ ٠٣٥ ٢٢٣)	--	(٤ ٤٥٥ ٧٤٠)	--	(١٤ ٤٩٠ ٩٦٣)
٤٨ ٢٦٨ ٧٢٥	--	٦٥ ٥٠٧ ٤٩٩	--	١١٣ ٧٧٦ ٢٢٤	--
<u>٤٨ ٢٦٨ ٧٢٥</u>	<u>(١٠ ٠٣٥ ٢٢٣)</u>	<u>٦٥ ٥٠٧ ٤٩٩</u>	<u>(٤ ٤٥٥ ٧٤٠)</u>	<u>١١٣ ٧٧٦ ٢٢٤</u>	<u>(١٤ ٤٩٠ ٩٦٣)</u>

نتيجة من الأصول الثابتة
فائض إعادة تقييم أصول ثابتة

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

٩. مخزون:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
١٠١٧٥٨٨٧٥	١٥٥٧٩٥٢٨٠	مواد خام
٣٧٢٧٦٢٤٠	٣٩٥٨٥٠٨٠	قطع غيار
١٤٢٠٧٠٨٤١	٩١٠١٩٩٧٦	إنتاج تحت التشغيل
١٠٠٦٦٤٣٥٦	٩٥٤٠٦٧٤٥	إنتاج تام
٣٥٧١٠٥٤٧	٤٧٤٩٢٨١٠	دفعات مقدمة لشراء خامات
<u>٤١٧٤٨٠٨٥٩</u>	<u>٤٢٩٢٩٩٨٩١</u>	

١٠. عملاء وأوراق قبض:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
٣٦٨٩٩٧٤٤	١٧٦٢٠٩٢٩	عملاء
٧٢٠٠٥٧٢٣	٣٨٠٢٦٥٣٩	أوراق قبض
١٠٨٩٠٥٤٦٧	٥٥٦٤٧٤٦٨	
(١٥٤٦٤٧٩٥)	(١٥٦٦٤٧٩٥)	<u>يخصم</u> : خسائر ائتمانية متوقعة *
<u>٩٣٤٤٠٦٧٢</u>	<u>٣٩٩٨٢٦٧٣</u>	

* تم دراسة تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية والتي تتضمن الأطراف ذوى العلاقة بمعرفة المستشار المالي للشركة طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وذلك على أرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وبناء على تلك الدراسة تم زيادة الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه مصري كما يلي:

<u>الرصيد في</u> ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	<u>خسائر ائتمانية متوقعة</u> (تدعيم خلال الفترة)	<u>الرصيد في</u> أول يناير ٢٠٢٤	
١٥٦٦٤٧٩٥	٢٠٠٠٠٠	١٥٤٦٤٧٩٥	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٥٦٦٤٧٩٥</u>	<u>٢٠٠٠٠٠</u>	<u>١٥٤٦٤٧٩٥</u>	

١١. مدينون وأرصدة مدينة أخرى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
٩٧٠١٧٦٩٨	٩١٥٩٣٨٧٩	إيرادات مستحقة – دعم التصدير
٣٥١٦٥٧١	١١٦٣٥٥١٤	مصرفات مدفوعة مقدما
١٤٦٣٥٢٩	١١٩٩٨٥٣	تأمينات لدى الغير
٢١١٠٠٠	٢١١٠٠٠	إيرادات مستحقة – مركز تحديث الصناعة
٨٣٤١٣٢	٨٣٤١٣٢	إيرادات مستحقة – أخرى
٢٣٩٥٢٦	٣٩٨٨٤١	عهد وسلف عاملين
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	غطاء خطابات ضمان
٤٤٥٧٥٤٦	٤٦٣٨٦٠٢	أرصدة مدينة أخرى
<u>١٠٧٧٦٥٠٠٢</u>	<u>١١٠٥٣٦٨٢١</u>	
(٣٧١٩٢٨)	(٣٧١٩٢٨)	<u>يخصم</u> : خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٠٧٣٩٣٠٧٤</u>	<u>١١٠١٦٤٨٩٣</u>	

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

١٢. أصول ضريبية جارية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
٢٥٥ ٨٦٨	٢٥٥ ٨٦٨	مصلحة الضرائب – أرصدة مدينة
٢٢ ٨٦٢ ٨٤١	٢٦ ٢٠٥ ٠٦٤	مصلحة الضرائب – خصم وتحصيل
<u>٢٣ ١١٨ ٧٠٩</u>	<u>٢٦ ٤٦٠ ٩٣٢</u>	

١٣. التعاملات مع الأطراف ذوي علاقة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	حجم التعامل	طبيعة التعامل	
١ ٢٩٢ ٨٨١	--	٢٧ ٠١٢ ٢٦٠	مبيعات محلي	أ. مستحق من أطراف ذوي علاقة :
--	٥ ٢٣٧ ٢٣٦	٣ ٨٣٠ ٤١٦	ض. قيمة مضافة	السويسرية للملابس الجاهزة
		٢١١ ٥٧٢	حسابات جارية	يورميد للتجارة والتوزيع
		٢٥ ٥٢٩ ٩٠٠	تحصيلات	
٥ ٩٨٩ ٩٣٧	١ ٨٧٥ ٩٩٤	٦ ٢٥٧ ٧٠٠	مبيعات محلي	ايحييت تيلورنج للملابس الجاهزة
		١١ ٢٥١ ٢٢٣	حسابات جارية	
		٨٧٩ ٥٧٨	ض. قيمة مضافة	
٣٦٠ ١٩٣	١ ٢٢٨ ٠٩٤	١ ٥٥٠ ٧٩٠	مبيعات محلي	كونكريت
		٢١٧ ١١١	ض. قيمة مضافة	
١٠ ٨٥٠	--	١٠ ٨٥٠	تحصيلات	السويسرية للملابس القطنية
<u>٧ ٦٥٣ ٨٦١</u>	<u>٨ ٣٤١ ٣٢٤</u>			يخصم : خسائر ائتمانية متوقعة
(٧ ٦١١)	(٧ ٦١١)			
<u>٧ ٦٤٦ ٢٥٠</u>	<u>٨ ٣٣٣ ٧١٣</u>			

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	حجم التعامل	طبيعة التعامل	
٥٩ ١٧١ ٥٧٠	--	٥٩ ١٧١ ٥٧٠	مصرفات اخرى	ب. مستحق لأطراف ذوي علاقة :
		٩٧ ٨٠٩ ٨٩٩	مبيعات تصدير	كونكريت فاشون جروب للاستثمارات التجارية والصناعية
--	٢٩ ٩٤١ ٢٦٢	٢٩ ٤٧٤	ض. قيمة مضافة	السويسرية للملابس الجاهزة
		٣٤ ٦٧٩ ٠٤١	حسابات جارية	ايحييت تيلورنج للملابس الجاهزة
		١٦٣ ٧٥٢ ٥٥٦	تحصيلات	جينكس للاستثمارات التجارية والصناعية
--	--		حسابات جارية	صباغى جولدن تكس
--	٣١ ٠٩٥ ٧٥٥	٣١ ٠٩٥ ٧٥٥	حسابات جارية	وايت هيد للغزل
٢٤ ٧٦١ ٢٣٣	٢٤ ٧٤٨ ٠٣٣	١٣ ٢٠٠	حسابات جارية	يورميد للتجارة والتوزيع
		١٣ ٩٠٠	مشتريات غزل	
١ ٦٩٩ ٥٥٧	٢ ٣٠٠ ٦٩٢	١ ٩٤٦	ض. قيمة مضافة	
		٥٨٥ ٢٨٩	حسابات جارية	
٢٨٧ ١١٣	--			
<u>٨٥ ٩١٩ ٤٧٣</u>	<u>٨٨ ٠٨٥ ٧٤٢</u>			

١٤. نقدية بالخبزينة ولدى البنوك :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
١٦٣ ٥٥٤	٦٥ ٧٩٨	الخبزينة
١٠ ٥٨٨ ٢٧٨	٢٤ ٥٠٨ ١٥٠	بنوك حسابات جارية – عملة محلية
٧ ٣٢٠ ٢٩٣	١٩ ٢١٣ ٨٩١	بنوك حسابات جارية – عملة أجنبية
<u>١٨ ٠٧٢ ١٢٥</u>	<u>٤٣ ٧٨٧ ٨٣٩</u>	

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

١٥. رأس المال المصدر والمدفوع :

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ ١٤٢ ٨٣٣ ٦٣٠ جنيه مصري موزع على ٣٦٣ ٣٨٢ ١٤ سهم وتبلغ القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه مصري جميعها اسهم نقدية وقد تم سداد رأس المال المصدر بالكامل وتلك الاسهم موزعة على المساهمين كما يلي :-

المساهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	القيمة
شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية منطقة حرة	٩٤٦٤٨٪	٦٩٩١١٤٤	٦٩٩١١٤٤٠
بنك مصر	١١,١٤١٪	١٥٩١٣٥٠	١٥٩١٣٥٠٠
بنك فيصل	١,٣٣٣٪	١٩٠٣٤٥	١٩٠٣٤٥٠
طارق عبد العليم عبد المقصود	١,٨٦٠٪	٢٦٥٧٤١	٢٦٥٧٤١٠
محمد محمود عبد العليم عبد المقصود	١,٨٦٠٪	٢٦٥٧٤١	٢٦٥٧٤١٠
عبد المقصود عبد العليم عبد المقصود	١,٨٥٥٪	٢٦٥٠٢٦	٢٦٥٠٢٦٠
مساهمون آخرون	٣٣,٠٠٥٪	٤٧١٤٠١٦	٤٧١٤٠١٦٠
الإجمالي	١٠٠٪	١٤٢٨٣٣٦٣	١٤٢٨٣٣٦٣٠

١٦. مخصصات :

الرصيد في	الرصيد في	تدعيم	استخدام	الرصيد في
أول يناير ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	--	--	٣٠ يونيو ٢٠٢٤
١٣٠٣٠٢٥	١٣٠٣٠٢٥	--	--	١٣٠٣٠٢٥

مخصص مطالبات

١٧. بنوك تسهيلات إنتمائية :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
١٧٤٦١٣٠٢٤	١٢٢٣٥٢١٩٢	بنك قطر الوطني الأهلي
١٥٧٨٨٠٩٤٥	٩٦٨٨٨٦٥٣	بنك الإمارات دبي الوطني
٢١٣٠٣٣٥٦٠	١١٢٥٥٣٠٨٠	البنك التجاري الدولي
٩٥٨٣٢٩١٥	١٠٥١٧٤٨٩٥	بنك ابو ظبي الأول
١٨٦٢٢٦٠٤	٢٠٠٤٢٣٥٣	البنك الاهلى المصرى
٦٥٩٩٨٣٠٤٨	٤٥٧٠١١١٧٣	

١٨. قروض :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
أقساط غير متداولة	أقساط متداولة	أقساط غير متداولة	أقساط متداولة	الإجمالي
١٢٩٨٣٧١٥	٢٤٢٤٣٢٩١	١٩٥٧٧٢١٦	٢٤٢٤٣٢٧٧	٤٣٨٢٠٤٩٣
٥٠٣٧٨٨٩٢	١٨٩٨٣٠٠٧	٣٢٤٢٥٢٦٤	٤٦٣٢١٨٠	٣٧٠٥٧٤٤٤
٦٣٣٦٢٦٠٧	٤٣٢٢٦٢٩٨	٥٢٠٠٢٤٨٠	٢٨٨٧٥٤٥٧	٨٠٨٧٧٩٣٧

بنك قطر الوطني الاهلي*
ميد بنك**

* بموجب العقد المؤرخ في ٧ مايو ٢٠١٩ مع بنك قطر الوطني الاهلى تم منح تسهيل ائتماني في صورة قرض متوسط الاجل من ثلاث شرائح بقيمة اجمالية ٥١٩٠٠٠ يورو لتمويل النفقات الرأسمالية للشركة ومدته ستة سنوات شاملة فترة السحب والسماح والمقرر لها سنة لكل شريحة على حدى تبدأ من تاريخ هذا العقد على ان تنتهى في ٧ يونيو ٢٠٢٦ والشريحة الاولى يتم تقسيطها على عدد (٤٨) قسط شهرى متساوية القيمة ويستحق اول قسط في نهاية فترة السحب والسماح في ٧ مايو ٢٠٢٢ والشريحة الثانية يتم تقسيطها على عدد (٤٨) قسط شهرى متساوية القيمة ويستحق اول قسط في نهاية فترة السحب والسماح في ٧ ابريل ٢٠٢٢ والشريحة الثالثة تم تقسيطها على عدد (٤٨) قسط شهرى متساوية القيمة ويستحق اول قسط في نهاية فترة السحب والسماح في ٧ يوليو ٢٠٢٢.

** بموجب العقد المؤرخ في ١٠ اكتوبر ٢٠٢٣ مع ميد بنك تم منح تسهيل ائتماني في صورة قرض متوسط الاجل بقيمة اجمالية ١٧٠٠٠٠٠ دولار لتمويل التكاليف الإستثمارية لشراء آلات انتاج ومدته خمس سنوات شاملة فترة السحب والسماح والمقرر لها سنة تبدأ من تاريخ هذا العقد على ان تنتهى في مارس ٢٠٢٨ ويتم التقسيط على عدد (٨) اقساط نصف سنوية متساوية القيمة ويستحق اول قسط في نهاية فترة السحب والسماح في اكتوبر ٢٠٢٤.

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

١٩. موردون وأوراق دفع :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
١٤٩ ٣٧٣ ٤٠٧	١٢٣ ١٩٣ ١٢٦	موردون
٤ ٨٨٣ ٩٨٧	٣ ٩٤١ ٤٤٠	أوراق دفع
<u>١٥٤ ٢٥٧ ٣٩٤</u>	<u>١٢٧ ١٣٤ ٥٦٦</u>	

٢٠. دائنون وأرصدة دائنة أخرى :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٨ ٤١٠ ١٠٦	٤ ٥٨١ ٥١٠	مصروفات مستحقة
١ ٤٠٢ ٨٠٧	٢ ٣٥٨ ٧١٤	مساهمة تكافلية - تأمين صحي شامل
١ ٥١٨ ٤٥٣	١ ٤٨٢ ٤٢٩	تأمينات للغير
٣ ٢٩١ ٦١٥	١ ٥٣٧ ٩٢٤	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
٢٢ ٢٨٨	٢١ ٧٦٠	صندوق صيانة المباني
٢٩ ١٤٠	٢١ ٦٨١	أرصدة دائنة أخرى
<u>١٤ ٦٧٤ ٤٠٩</u>	<u>١٠ ٠٠٤ ٠١٨</u>	

٢١. التزامات ضريبية جارية :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
١٦ ٠٢٥ ٠٧٣	١٤ ٠٥٣ ٩٩٤	مصلحة الضرائب - ضريبة الدخل المستحقة
١٣٨ ٨٥١	١٦٥ ٧٦٧	مصلحة الضرائب - بنظام الخصم والتحصيل
١ ١٨٤ ١٧١	٣٩٠ ٠٧٩	مصلحة الضرائب - القيمة المضافة
٢ ٣٣٩ ٧٦٥	١ ٢٩٠ ٤٧٦	مصلحة مصلحة الضرائب - كسب عمل
<u>١٩ ٦٨٧ ٨٦٠</u>	<u>١٥ ٩٠٠ ٣١٦</u>	

٢٢. إيرادات النشاط :

الفترة المالية من أول إبريل ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	الفترة المالية من أول إبريل ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٢٣٤ ١٥٦ ٧٣١	٢٣٣ ٣٦٨ ٨٠٠	١٠٧ ١٣٦ ٦٣٦	١٢١ ٢١٥ ٦٠٧	مبيعات تصدير
٨٦ ٢٨١ ٥٥٦	٦٢ ١٢٧ ٨٩٧	٥١ ٧٥٥ ١٢٩	٢٦ ٧٣٩ ٧٧٨	مبيعات محلية
<u>٣٢٠ ٤٣٨ ٢٨٧</u>	<u>٢٩٥ ٤٩٦ ٦٩٧</u>	<u>١٥٨ ٨٩١ ٧٦٥</u>	<u>١٤٧ ٩٥٥ ٣٨٥</u>	

٢٣. تكاليف النشاط :

الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	الفترة المالية من أول إبريل ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	الفترة المالية من أول إبريل ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٩٣ ١١٥ ٤٠٠	٢٠٤ ٨٨٢ ٤٩٩	٥٠ ٧٥٦ ٠١٣	١٠٢ ٦٧٩ ٥٨٢	خامات
٣١ ٢٩١ ٩٥٦	٢٨ ٣٦٧ ٤٦٢	١٥ ٠٨٥ ٢٧٠	١٤ ٤٤٦ ٨٠٠	أجور ومرتبوات وما في حكمها
٥٨ ٦٧٠ ٣٩٩	٥٧ ٢٨٧ ١٥٣	٢٩ ٤٦٠ ٤٩٥	٣١ ١٥١ ٢٤١	مصروفات صناعية
١٢ ٥٣٨ ٤٠٢	٥ ٠٣٨ ٣٥٠	٦ ٩٣٣ ٠٧٩	٢ ٧٠٣ ٢٥٨	إهلاك أصول ثابتة
٥٠ ٩٩٥ ١١٨	(٢٤ ٤٠٦ ٦١١)	١٤ ٦٧١ ٠٥٦	(٩ ٧٤٨ ٤٩٦)	التغير في مخزون الانتاج تحت التشغيل
٥ ٢٥٧ ٦١١	(٣٤ ٧٩٢ ٢٨٥)	٢ ٢٥٤ ٤١٧	(٢٤ ٥٣٤ ٣٦٤)	التغير في مخزون الانتاج التام
(٢٠ ٥٥٠ ٧٧٤)	(٣١ ١٨٤ ٠٦٩)	(١٠ ٧٣٢ ٩٥٥)	(١٣ ١٨٤ ٥٩١)	ايرادات دعم التصدير
<u>٢٣١ ٣١٨ ١١٢</u>	<u>٢٠٥ ١٩٢ ٤٩٩</u>	<u>١٠٨ ٤٢٧ ٣٧٥</u>	<u>١٠٣ ٥١٣ ٤٣٠</u>	

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

٢٤. مصروفات إدارية وعمومية :

الفترة المالية	الفترة المالية	الفترة المالية	الفترة المالية	
من أول إبريل ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	من أول إبريل ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	من أول يناير ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
٣ ٩٢٥ ٩١٨	٩ ١٨٤ ٢٣٧	٤ ٣٩٤ ٧٨٢	٨ ٩٧٤ ٩٦٠	أجور ومرتببات وما فى حكمها
٦٢ ٥٧٥	١٢٣ ٣٩١	٩٣ ٦٨٢	١٦٠ ٩٨٦	إهلاك أصول ثابتة
٩٠ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠	٩٩ ٠٠٠	بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة
٤ ١٤٩ ٥٢٦	٦ ١٨٣ ٨٢٨	٣ ٤٨٨ ٦٤٣	١٠ ٩٨٩ ٦٧٧	مصروفات متنوعة
٨ ٢٢٨ ٠١٩	١٥ ٧٦١ ٤٥٦	٧ ٩٨٦ ١٠٧	٢٠ ٢٢٤ ٦٢٣	

٢٥. نصيب السهم فى الأرباح :

الفترة المالية	الفترة المالية	
من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	من أول يناير ٢٠٢٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
٤١ ٧٢٦ ٨٢٥	١٨ ٤٢١ ٢٣٣	صافى ربح الفترة
(٣ ٩٦٤ ٠٤٨)	(١ ٧٥٠ ٠١٧)	نصيب العاملين فى الأرباح
٣٧ ٧٦٢ ٧٧٧	١٦ ٦٧١ ٢١٦	النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح
١٤ ٢٨٣ ٣٦٣	١٤ ٢٨٣ ٣٦٣	عدد الأسهم
٢,٦٤	١,١٧	نصيب السهم فى الأرباح
		(النصيب الأساسى فى الاسهم / عدد الاسهم)

٢٦. الموقف الضريبي :

أولاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :

- السنوات من بدء التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:
تم الفحص وانهاء كافة النزاعات الضريبية.
- السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٢:
لم يتم الانتهاء من اعمال الفحص الضريبي المستندى.

ثانياً: الضريبة على المرتببات وما فى حكمها :

- السنوات من بدء التأسيس حتى سنة ٢٠١٨ :
تم الفحص وانهاء كافة المنازعات.
- عامى ٢٠١٩ و ٢٠٢٢ :
لم يتم الانتهاء من اعمال الفحص الضريبي.

ثالثاً: الضريبة على القيمة المضافة :

- السنوات من بدء التأسيس حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠:
تم الفحص وانهاء كافة المنازعات.
- الفترة من ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢:
جارى الفحص المستندى.
- عام ٢٠٢٣:
تم تقديم الاقرارات حتى تاريخه وسداد المستحقات.

شركة جولدن تكس للأصواف (شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات القوائم المالية الدورية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالجنيه المصري

رابعاً: ضريبة الدمغة :

- **السنوات من بدء التأسيس حتى سنة ٢٠١٩ :**

تم الفحص وانتهاء كافة المنازعات.

- **السنوات من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢١ :**

تم الانتهاء من اعمال الفحص ولم يتم الانتهاء من النزاع.

- **السنوات من ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٣ :**

لم يتم الانتهاء من اعمال الفحص الضريبي المستندي.

٢٧. ارقام المقارنة :

تم تعديل بعض ارقام المقارنة لتتواءم مع تبويب الفترة الحالية وذلك على النحو التالي :

القائمة	القيمة بعد التعديل	القيمة قبل التعديل	البيان
قائمة المركز المالي	١٠٧ ٣٩٣ ٠٧٤	١٧٨ ٧٨٠ ٨٠٥	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
	٢٣ ١١٨ ٧٠٩	--	أصول ضريبية جارية
	٨٠٦ ٩٧٣ ٦٠٤	٧٢٤ ٢٠٢ ٣٩٨	فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة
	(١٦٦ ٦٢٠ ٩٧٨٠)	(٨٣ ٨٥٠ ٩٠٦)	خسائر مرحلة
	١٠ ٠٠٤ ٠١٨	١١ ٨٥٠ ٣٤٠	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٥ ٩٠٠ ٣١٦	--	إلتزامات ضريبية جارية	
قائمة الأرباح أو الخسائر	(١٥ ٧٦١ ٤٥٦)	(١٥ ٤٩١ ٤٥٦)	مصروفات إدارية وعمومية
	--	(٢٧٠ ٠٠٠)	بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة
	(٢٧ ٩٧٧ ٠٠٣)	(٢٧ ٨٩٠ ١١٩)	مصروفات تمويلية
٨٦ ٨٨٤	--	فوائد دائنة	
قائمة التدفقات النقدية	(٢٨ ٠٩٤ ٨٢٠)	(٦٣ ٧٢١ ٥٩٥)	التغير في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
	(٩٤ ٥١٤ ٩٩٧)	(٧٣ ٢٤٩ ١٢٣)	إثر التغير في سعر الصرف